

تَبْرِئَةُ الْإِمَامِ الْمُحْسِنِ

مِنْ قَوْلِ

الْمُرْجِيَّةُ الْمُحْسِنِ

بِقَلْمِ

أ.د. إبراهيم بن عامر الرحيلي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .
أما بعد....

فإن الله تعالى بعث رسوله محمدا ﷺ بهذا الدين ، وأنزل عليه كتابه المبين ، وجعل العز والرفة لمن عمل بكتابه واتبع سنة رسوله ﷺ .

قال تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ يُظْهِرُهُ عَلَى الْدِينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾^(١)

وقال ﷺ : (لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم)^(٢)
ولا يزال أهل السنة والجماعة قائمين بأمر الدين ، تقريراً للحق ودعوةً إليه ، وإبطالاً للباطل
وتحذيراً منه ، وما كان أهل الخلاف على شئ أصنافهم ليرضوا عن أهل السنة بسبب ما هم
قائمون به من الإنكار عليهم والتشريد بهم وتحذير الناس من مخالفتهم .

وإن من أعظم الفتن التي وقعت في هذا العصر فتنة التكفير والخروج على ولادة الأمور ،
وما ولدته من تفجير وسفك للدماء ، وهدم وتخريب للمنشآت .

فقام أئمة الدين ، وحراس العقيدة ، وأهل الغيرة على الدين ، بالرد على هؤلاء وكشف ما هم
عليهم من شر وفتنة وبلاء ، والتحذير منهم تمسكاً بالدين ، ونصحاً للمسلمين ، فما كان
من أهل التكفير ودعاته ومنظريه إلا أن رموا أهل السنة بالعظام ، ووصفوهم بالألقاب
الشنيعة ، تنفيراً للناس منهم .

فوصموا العلماء المخذلين منهم ببدعة الإرجاء ، في مقابل تحذير العلماء مما وقعوا فيه من
التكفير . وزعموا أنهم علماء السلاطين ، في مقابل تحذير العلماء من خروجهم على ولادة
الأمور .

(١) - سورة التوبة آية (٣٣)

(٢) - رواه البخاري (٣٦٤١/٧١) ، ومسلم حديث برقم (١٩٢٠) ، والترمذى (الترمذى مع التحفة ٦/٣٣) حديث
برقم (٢٢٨٧) ، وابن ماجه في سننه (٤/١) حديث ٦ .

وسلكوا بهذا طريق أسلافهم من أهل البدع الذين كانوا يرمون السلف بما يقابل
بعدهم التي أحدثوها .

فالرافضة يسمون أهل السنة نواصب والمعطلة يسمون أهل السنة مجسمة حشوية مشبهة،
والمشبهة يسمون أهل السنة معطلة .

ومن العلماء الذين رماه التكفيريون ببدعة الإرجاء الإمام العلامة المحدث الشيخ
محمد ناصر الدين الألباني .

وكان من أوائل من تكلم فيه ورماه بالإرجاء (د/سفر الحوالي) المعروف بانتماهه
ل الفكر الإخوان المسلمين ؛ فأخرج كتابه (ظاهرة الإرجاء) الذي شحنه بالثناء البالغ على
سيد قطب ، وبالطعن في الألباني ، حتى قيل "نصفه ثناء على سيد قطب ونصفه الآخر
طعن في الألباني" .

وإذا تأمل المتأمل حال سيد قطب المنظر الأكبر للتکفیر في هذا العصر، وحال الألباني في
تمسکه بعقيدة السلف ، والتحذير من التکفیر والخروج . ثم نظر إلى حال الكتاب، واشتماله
على تمجيد هذا، والطعن في هذا، وكذا حال مؤلفه وتأثيره بفكر سيد قطب ومنهجه أدرك
المتأمل لذلك الباعث الحقيقي على نسبة الألباني للإرجاء .

ولله در العلامة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين عندما قال في معرض حديثه عن
تبرئة الألباني من الإرجاء : "الرجل رحمه الله نعرفه من كتبه، وأعرفه بمحالسه -أحياناً -
سلفي العقيدة، سليم المنهج؛ لكن بعض الناس يريد أن يكفر عباد الله بما لم يكفرهم الله
به. ثم يدعى أن من خالفه في هذا التکفیر فهو مرجئ كذباً وزوراً وهتاناً"
ثم شاعت هذه الفتنة، وطار بها دعاة التکفیر، وأصبحوا يرددون في مجالسهم، وأشرطهم
وكتبهم: أن الألباني مرجئ، وأن له أتباعاً هم على فكره الإرجائي بزعمهم، وأطلقوا
عليهم (اللبانيين) (مرجحة العصر) ، ثم راجت هذه الحيلة الماكرة وتلقفها من لا يتهم
بانحرافه في فتنة التکفیر، بل ينتمي لمنهج السلف الصالح، غير أنه لم يسلم من الانخداع بتلك
الحيلة .

فكنت أسمع من بعض طلبة العلم أن من ينتمي للمنهج السلفي من يرى موافقة الشيخ الألباني للمرجئة في بعض أقواله ، وما كنت لأصدق ذلك لو لا ثبوته عندي بنقل الثقات من طلبة العلم .

ثم إنه وجه إلى خطاب كريم، من له في القلب مكانة وتقدير، من ذوي الجاه والشرف والفضل، مع ما له من الأيدي البيضاء في توقير العلماء،

ومرفق به شريط كاسيت (صوتي) بعنوان (عقيدة الألباني في الإيمان) للشيخ عبد اللطيف باشميل. وقد تضمن الخطاب طلب إبداء النظر فيما جاء في الشريط والرد بالموافقة أو المخالفه فسمعت الشريط ثم كلفت من قام بتفسيره ليتسنى لي زيادة النظر فيما جاء فيه مكتوباً بعد استعراضه مسماً .

فرأيت أن الشريط قد اشتمل على أخطاء وأوهام، مدارها على نسبة الشيخ الألباني (عقيدة المرجئة) بل والإدعاء بأنه داعية للإرجاء حتى ترك أتباعاً تلقوا عنه عقيدة الإرجاء وهم ساعون في بثها ونشرها بين المسلمين .

فكتبت ردًا على ما جاء في الشريط ، وقد كان محفزاً على كتابته عدة أمور أو جزءها فيما يأتي :

١- استجابة لما طلب مني من إبداء الرأي إذ لا يسعني أن أكتمه وهو من النصيحة ، وقد جاء في الحديث (حق المسلم على المسلم ست) (١) وذكر منها (وإذا استنصرك فانصر له)

٢- النصح والنصرة لصاحب الشريط رجاء رجوعه عما جاء فيه؛ طلباً لبراءة ذمته وحباً لسلامته من تبعاته في الدنيا والآخرة

٣- الذب عن الإمام الألباني بإنصاف وعدل وقد جاء في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من رد عن عرض أخيه رد الله عن وجهه النار يوم القيمة) (٢) وهذا في ثواب الذب عن أعراض المسلمين فكيف بعلمائهم؟!

(١)- أخرجه مسلم.

(٢)- رواه الترمذى وقال حديث حسن وابن أبي الدنيا وأبو الشيخ في كتاب التوبيخ لفظه قال من ذب عن عرض أخيه رد الله عنه عذاب النار يوم القيمة).

٤ - إزالةاللبس الحاصل في مسائل الإيمان مما قد يظن أنه مخالف للحق وهو ليس كذلك، أو العكس؛ إحقاقاً للحق ونصحاً للخلق.

وقد حرصت على التجرد للحق فيما أقول وأقر . فمقام الألباني في العلم والفضل لا يمنع من التنبيه على خطئه إن وجد . والنافق وإن كان قد تحرأ على الألباني وتجاوز في نقه له إلى درجة التشنيع والتبديع إلا أن إنكاره لطريقته لا يمنع من تصويبه إن أصاب . فالله أمر بالإنصاف والعدل وليس أنفع ولا أرفع لدرجة العبد عند الله من العدل ، ولو وضع الخلق كلهم في كفة، والحق في كفة فما ينبغي لعاقل أن يدع الحق لأحد.

وقد سميت هذا الرد الذي تضمنته هذه الورقات :

(تبرئة الإمام المحدث من قول المرجئة المحدث).

وقد قسمت هذا الرد إلى قسمين : (أحدهما محمل ، والآخر مفصل) وقبل الدخول في ذلك لا بد من التنبيه على مسألتين :

الأولى : في إعطاء لحة موجزة عن عقيدة أهل السنة في الإيمان وتوسيط أهل السنة في هذا الباب بين قوله المرجئة والوعيدية .

وما سأذكره هنا مختصر من كتابي (التكفير وضوابطه) فأقول وبالله التوفيق . إن أهل السنة يعرفون الإيمان بأنه: (اعتقاد وقول وعمل) . فالإيمان عندهم يتالف من هذه الأجزاء الثلاثة (القلب واللسان والجوارح) . ويررون أن للإيمان شعباً كما أخبر النبي ﷺ وهي بضع وستون شعبة . أو بضع وسبعون شعبه وهذه الشعب منقسمة على الأجزاء الثلاثة السابقة:

فمنها ما هو قائم بالقلب وهي الشعب الاعتقادية .

ومنها ما هو قائم باللسان وهي الشعب القولية .

ومنها ما هو قائم بالجوارح وهي الشعب العملية .

ويعتقدون أن الإيمان يتجزأ ويتبعض فيذهب بعضه ويقي بعضه .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية " وأصلهم (أي أهل السنة) أن الإيمان يتبعض فيذهب بعضه ويقي بعضه^(١) .

(١)- جموع الفتاوى (٢٧/١٨٧)

ولهذا كان من أصول أهل السنة في باب الإيمان أن الإيمان يزيد وينقص يزيد بالطاعة وينقص بالمعاصي .

كما أن مذهب أهل السنة في باب الإيمان جواز الاستثناء فيه وأن الرجل منهم إذا ما سئل أ مؤمن أنت؟ قال : مؤمن إن شاء الله . وهذا احتراز من التزكية، ودعوى استكمال الإيمان لا الشك في أصل الإيمان.

ويرى أهل السنة أن الكفر يكون (بالاعتقاد والقول والعمل) كما أن الإيمان يتعلق بهذه الأجزاء .

وخالف أهل البدع في كل ذلك :

فالمرجحة على اختلاف أصنافهم يرون خروج العمل من حقيقة الإيمان وبه سموا مرحلة؛ وذلك لإرجائهم العمل عن مسمى الإيمان.

فاجهمية منهم يقولون : إن الإيمان هو المعرفة بالقلب. وزعموا أن الكفر بالله هو الجهل.

وقال الكرامية : الإيمان هو قول اللسان فقط دون تصديق القلب.

وقال مرحلة الفقهاء : الإيمان تصدق القلب وقول اللسان .

والمرجحة متذمرون على أن الإيمان شيء واحد لا يتضاعل ولا يقبل الزيادة والنقص .
ولا يرون الاستثناء فيه ويررون أن ذلك شك في الإيمان .

وأما الوعيدية(الخوارج والمعزلة):

فيعتقدون أن الإيمان المطلق يتناول فعل جميع الطاعات وترك جميع الحرمات ، وأنه متى ما ذهب بعض ذلك بطل الإيمان فلا يكون مع الفاسق إيمانًّا أصلًا وأنه في الآخرة خالد مخلد في النار .

ثم اختلفوا في مسمى الكافر في الدنيا:

فقالت الخوارج هو كافر .

وقالت المعزلة : هو في منزلة بين المترتبين .^(١)

(١)- انظر التكبير وضوابطه / إبراهيم الرحيلي (ص ١٧-٢٣)

المسألة الثانية: أن من منهج السلف أئمّة لا يدعون أحداً من أهل السنة ولا يؤثّرون به مجرد خطأ في الاجتهاد.

من الأصول المقررة عند سلف الأمة، والمحققين من العلماء لمذهب السلف، أنه لا يحکم على أحد من علماء أهل السنة ونظرائهم أو حكامهم بأنه مبتدع أو خارج عن أهل السنة، بحسب خطئه في الاجتهاد سواء كان ذلك الخطأ في مسألة من مسائل العقيدة والتوحيد، أو مسألة من مسائل الحلال والحرام؛ إذ أنه إنما قصد الحق وطلبه، وهذا الذي أداه إليه اجتهاده؛ فهو معذور في ذلك، بل مأجور على اجتهاده. وهذه المسألة متفق عليها بين أهل السنة، ولم يخالف فيها أحدٌ من علماء المسلمين المعتمد بأقوالهم، وإنما خالف فيها أهل البدع من الخوارج والمعترضة، ومن تأثر وانخدع بأقوالهم من عوام المسلمين.

وقد دلت على ذلك الأدلة وأقوال سلف الأمة يقول الله عز وجل: ﴿لَا يَكْلُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أَكْسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا﴾^(١)

وقد ثبت في صحيح مسلم أن الله قال: (قد فعلت) ^(٢)

ويقول الله تعالى: ﴿فَانْقُوا اللَّهَ مَا مَسْتَطِعُمُ﴾^(٣)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فدللت هذه النصوص على أنه لا يكلف نفساً ما تعجز عنه، خلافاً للجهمية المجردة، ودللت على أنه لا يؤخذ المخطيء والناسي خلافاً للقدرية والمعترضة وهذا فصل الخطاب في هذا الباب، فالمتحدد المستدل من إمام وحاكم وعالم وناظر، ومفت وغير ذلك؛ فإذا اجتهد واستدل فاتقى الله ما استطاع كان هذا هو الذي كلفه الله إياه، وهو مطيع لله مستحق للثواب إذا اتقاه ما استطاع ولا يعاقبه الله البتة خلافاً للجهمية المجردة)^(٤)

(١)- سورة البقرة آية(٢٨٦)

(٢)- صحيح مسلم رقم ١٢٥

(٣)- سورة التغابن آية ١٦

(٤)- مجموع الفتاوى (٢١٧/١٦)

ويقول رحمه الله: " ولا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة ، وإن كان ذلك في المسائل العلمية ، ولو لا ذلك هلك أكثر فضلاء الأمة ، وإذا كان الله يغفر لمن جهل تحرير الخمر لكونه نشا بأرض جهل ، مع كونه لم يطلب العلم ، فالفضل للمتحدد في طلب العلم بحسب ما أدركه في زمانه ومكانه إذا كان مقصوده متابعة الرسول ﷺ بحسب إمكانه هو أحق بأن يتقبل الله حسناته ويثنى على اجتهاداته ، ولا يؤخذ بما أخطأ تحقيقاً لقوله :
 (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذنَا إِنْ نَسِيَناً أَوْ أَخْطَأْنَا) ^(١).

ويقول أيضاً: داحضاً لشبهة التفريق في الاجتهد بين مسائل الأصول ومسائل الفروع وأن المخطئ في مسائل الفروع معدور بخلاف المخطئ في مسائل الأصول فإنه لا يعذر" هذا قول السلف وأئمة الفتوى كأبي حنيفة والشافعى والثورى وداود بن علي وغيرهم ، لا يؤمنون بمحتمداً مخطئاً في المسائل الأصولية ولا في الفرعية، كما ذكر ذلك عنهم ابن حزم وغيره ، وقالوا هذا هو القول المعروف عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الدين أنهم لا يكفرون ولا يفسقون ولا يؤمنون أحداً من المحتهدين المخطئين ، لا في مسألة عملية ولا علمية قالوا والفرق بين مسائل الفروع والأصول إنما هو من أقوال أهل البدع من أهل الكلام والمعزلة والجهمية ومن سلك سبيلهم ^(٢).

إذا تقرر هذا الأصل العظيم بما تقدم ذكره من الأدلة ، وأقوال سلف الأمة وهو: أن العالم إذا اجتهد فأخطأ أنه معدور في خطئه، مأجور على اجتهاده ، سواء كان ذلك الاجتهد في مسألة علمية كمسائل التوحيد والاعتقاد، أو مسألة عملية كمسائل الحلال والحرام، وجب الوقوف عنده والالتزام به وتطبيقه في حياتنا اليوم، وعدم التعرض لأحد من العلماء أو طلاب العلم المعروفين بسلامة العقيدة ومتابعة هدي سلف الأمة الصالح بشيء من التأثير أو التفسيق أو التبديع. مجرد قول أداه إليه اجتهاده في مسألة شرعية ما دام أن الخلاف في تلك المسألة سائع والاجتهد فيها مقبول .

(١)- مجموع الفتاوى (٢٠/٦٥)

(٢)- مجموع الفتاوى (١٩/٢٠٧)

وهذا لا يعني عدم التنبية على أخطاء العلماء ومناصحتهم في ذلك، وبيان الحق للناس فإن هذا من أعظم واجبات أهل العلم الذين استحفظهم الله عليها كما قال تعالى : (وإن أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيينه للناس ولا تكتمنه)

لكن هذا مقيد أيضاً بقيود بأن يكون التنبية والتوضيح من عالم متتمكن في العلم، وأن يقصد بذلك وجه الله وبيان الحق، مع احترام المخالف -إذا كان من أهل السنة- وعدم انتقاده، أو غمزه بجهل، أو هوى ؟ بل يكون الكلام منصباً على القول دون القائل فإنه لا يتعرض له بشيء إلا إذا دعت الحاجة لذلك.

وما لا شك فيه أن الإمام الألباني من العلماء المحتهدين في طلب الحق ومعرفة السنة وقد أفنى حياته في الاجتهاد، والبحث، والتحقيق ، فإذا ما أخطأ وجوب أن يسلك معه مسلك العلماء السابقين من التنبية على الخطأ واحترام القائل ، ولا يجوز أن يبدع أو أن يخرج من السنة ب مجرد خطئه ولو كان هذا في مسألة من مسائل الاعتقاد ما دام أنه على أصول أهل السنة في الاستدلال بالكتاب والسنة والرجوع إلى أقوال السلف .

وأما الرد الجمل فهو في بيان براءة الشيخ الألباني -رحمه الله- من عقيدة الإرجاء وأنه على عقيدة، أهل السنة في باب الإيمان وذلك من عدة وجوه :

الوجه الأول:

أن الإمام الألباني قد قرر في كتبه وأشرطته قول أهل السنة في الإيمان ، وأن الإيمان اعتقاد وقول عمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية وأنه يرى أن الخلاف بين أهل السنة ومرجحة الفقهاء خلاف حقيقي وليس صوريًا وقد قرر هذا صاحب الشريط واعترف به فلا أطيل النقل بتوثيقه من كلام الإمام الألباني . وهذا مما يدل على براءة الألباني من الإرجاء عند أهل العلم العارفين بعقيدة أهل السنة والمرجحة؛ لأن الأصل الذي خالفت فيه المرجحة أهل السنة هو(إخراج العمل من ماهية الإيمان وبه سموا مرحلة لإرجائهم العمل عن الإيمان ؛ ولذا صرخ جمـع من أئمة السلف ببراءة من قال (إن العمل من الإيمان) من عقيدة المرجحة .

قال الإمام عبد الله بن المبارك : " من قال إن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص فقد خرج من الإرجاء كله أوله وآخره "^(١)

وعن شيبان بن فروخ قال: " قلت لعبد الله بن المبارك: ما تقول فيمن يزني ويشرب الخمر ، ونحو ذلك ، أ مؤمن هو؟ فقال ابن المبارك: لا أخرجه من الإيمان ، فقال شيبان: على كبر السن صرت مرجحًا؟! فقال ابن المبارك: يا أبا عبد الله المرجحة لا تقبلني ، أنا أقول الإيمان يزيد والمرجحة لا تقول ذلك " ^(٢)

وقال الإمام أحمد بن حنبل عندما سُئل عمن يقول الإيمان يزيد وينقص قال: " هذا بريء من الإرجاء "^(٣)

وهذا مما يدل على براءة الألباني من عقيدة الإرجاء بنص أقوال هؤلاء الأئمة .

الوجه الثاني :

أن الألباني قد قام بتحقيق وإخراج كتب الإيمان على عقيدة السلف الصالح منذ أكثر من أربعين سنة حيث أخرج كتابي الإيمان لأبي عبيد (ت-٢٤) وكتاب الإيمان لابن أبي شيبة (ت-٢٣٥هـ) وذلك في سنة ١٣٨٥هـ وهو من أقدم ما ألف في باب الإيمان من كتب السلف . كما قام بتحقيق وإخراج أشهر كتاب في تحقيق مسائل الإيمان على طريقة السلف وهو كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية .

وهو كتاب عظيم لإمام جليل قد تضمن تحرير عقيدة أهل السنة في باب الإيمان والرد على الشبه المتعلقة بهذا الباب وقد كان الألباني في حال إخراجه لهذه الكتب يعلق ويشرح ويبين كلام الأئمة في هذه الكتب بما يوافق عقيدة أهل السنة في الإيمان . فلو كان الألباني مرجحًا فلماذا يخرج هذه الكتب ويتقرب إلى الله بنشرها؟ ، ويوصي بقراءتها وهي مخالفة لعقيدته في الإيمان؟!! ، فليتأمل هذا كل منصف متجرد لطلب الحق .

(١)- (أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢٧٨) وذكره البرهاري في شرح السنة (ص ١٢٧)).

(٢)- مسند اسحاق ٦٧٠/٣

(٣)- أخرجه الخلال في السنة برقم ١٠٠٩

الوجه الثالث:

أن الشيخ الألباني قد رد على المرجئة وصرح بخطئهم ومخالفتهم لمذهب السلف وشدد في ذلك ورد القول بأن الخلاف في باب الإيمان بين مرجعة الفقهاء، والسلف صوري.

قال في تعليقه على الطحاوية عند قول الطحاوي : (*الإيمان هو الإقرار باللسان ، والتصديق بالجنان*) "هذا هو مذهب الحنفية والماتريدية، خلافاً للسلف وجماهير الأمة كمالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم ؛ فإن هؤلاء زادوا على الإقرار والتصديق العمل بالأركان. وليس الاختلاف بين المذهبين احتلافاً صورياً، ثم كيف يصح أن يكون الخلاف المذكور صورياً وهم يحيزون لأفخر واحد منهم أن يقول إيماني كإيمان أبي بكر الصديق، بل كإيمان الأنبياء المرسلين ، وجبريل وميكائيل عليهم الصلاة والسلام !

كيف وهم بناءً على مذهبهم هذا لا يحيزون لأحد them مهما كان فاسقاً فاجراً أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله تعالى . بل يقول أنا مؤمن حقاً ... إلى أن قال : فهل بعد هذا مجال للشك في أن الخلاف حقيقي ، ومن شاء التوسع في هذه المسالة فليرجع إلى كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية فإنه خير ما ألف في هذا الموضوع".^(١)

وقال - رحمه الله - ضمن رده على الطاعن في مسند الإمام أحمد" إن الرجل حنبي المذهب ما تريدي المعتقد : ومن المعلوم أنهم لا يقولون بما جاء في الكتاب والسنة وآثار الصحابة، من التصريح بأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأعمال من الإيمان وعليه جماهير العلماء سلفاً وخلفاً ما عدا الحنفية فإنهم لا يزالون يصررون على المخالفة بل إنهم ليصرحون بإنكار ذلك عليهم حتى إن منهم من صرخ بأن ذلك ردة وكفر - والعياذ بالله تعالى - وقد جاء في (باب الكراهة) من "البحر الرائق" لابن نجيم الحنفي ما نصه (٢٠٥/٨) (والإيمان لا يزيد ولا ينقص لأن الإيمان عندنا ليس من الأعمال) ثم قال الشيخ الألباني : (وهذا يخالف صراحة حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ سئل أي العمل أفضل قال: (إيمان بالله ورسوله) ^(٢) الحديث .

(١)- انظر العقيدة الطحاوية شرح وتعليق الألباني/ص ٦٢

(٢)- أخرجه البخاري برقم (٢٥١٨)، ومسلم برقم (٨٤).

وغيره وفي معناه أحاديث أخرى ترى بعضها في الترغيب (١٠٧/٢) وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية وجه كون الإيمان من الأعمال وأنه يزيد وينقص بلا مزيد عليه في كتابه (الإيمان) فليراجعه من شاء البسط.

أقول : هذا ما كنت كتبته منذ أكثر من عشرين عاماً مقرراً مذهب السلف وعقيدة أهل السنة والله الحمد في مسائل الإيمان ثم يأتي اليوم بعض الجهلة الأغمار والناشئة الصغار فيرموننا بالإرجاء !! **فإلى الله المشتكى من سوء ما هم عليه من جهالة وضلاله** (وغثاء)^(١)

الوجه الرابع:

أن الألباني قد برأه العلماء الأجلاء من عقيدة الإرجاء وهم أعرف الناس بالألباني وبكتبه وقد خالطوه وخالفتهم وعرفوا ما عنده من الإجمال والتفصيل في هذه المسائل قبل أن يعرف الطاعنون في عقيدة الألباني بالإرجاء وهاهي ذي بعض أقواهم في ذلك:

١- سئل سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - عن الشيخ الألباني رحمه الله ما نصه "يشير بعضهم شبّهات حول عقيدة العلامة الشيخ محمد بن ناصر الدين الألباني حفظه الله : ما ينسبونه إلى بعض الفرق الضالة كالمرجحة فما نصيحتكم لأولئك؟

فأجاب رحمه الله : (الشيخ محمد ناصر الدين الألباني من إخواننا المعروفيين الحدثين من أهل السنة والجماعة نسأل الله لنا وله التوفيق والإعانة على كل خير والواجب على

كل مسلم أن يتقي الله وأن يراقب الله في العلماء وأن لا يتكلم إلا عن بصيرة)^(٢)

وسئل الشيخ العلامة محمد بن صالح بن عثيمين كما في مجلة منابر المهدى (٢٣/٢)

٤) عن الإمام الألباني ما نصه (يقول البعض: إن الشيخ الألباني - رحمه الله - قوله في مسائل الإيمان قول المرجحة فما قول فضiliاتكم في ذلك؟)

فأجاب - رحمه الله - بقوله (الألباني رحمه الله عالم محدث فقيه - وإن كان محدثاً أقوى منه فقيها ولا أعلم له كلاماً يدل على الإرجاء أبداً).

(١)-الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد ص ٣٢/٣٣

(٢)-برهان البيان بتحقيق أن العمل من الإيمان (ص ٣٣٧)

وأناأشهد للشيخ الألباني - رحمه الله - بالاستقامة وسلامة المعتقد وحسن القصد ولكن مع ذلك : لا نقول إنه لا يخطئ لأنه لا أحد معصوم إلا الرسول عليه الصلاة والسلام من رمى الشيخ الألباني بالإرجاء فقد أخطأ إما أنه لا يعرف الألباني وإما أنه لا يعرف الإرجاء !

الألباني رجل من أهل السنة - رحمه الله - مدافعا عنها، إمام في الحديث ، لا نعلم له أحد يiarيه في عصرنا ، الرجل - رحمه الله - نعرفه من كتبه ، وأعرفه بمحالسته أحياناً: سلفي العقيدة ، سليم المنهج ، لكن بعض الناس يريد أن يكفر عباد الله بما لم يكفرهم الله به ، ثم يدعى أن من خالفه في هذا التكفير فهو مرجع كذباً وزوراً وبهتاناً؛ لذلك لا تسمع لهذا القول من أي إنسان صدر(ثم قال - رحمه الله - هذا ما ندين الله به ونشهده على محبته ثم قال للسائل)(أرجو منك - أنت أيضاً أن تنشر هذه الفتوى).

وسائل الشيخ العالمة صالح بن محمد اللحيدان ما نصه : "انتشرت - في الآونة الأخيرة - من البعض : الطعن في الشيخ المحدث الألباني ، ووصفه بـ (الإرجاء) ، ورميه بعقيدة (الجهمي) ، وأخذ بعضهم يتحنن أهل العلم بذلك ! فما نصيحتكم - جزاكم الله خيراً - ؟

"الجواب : نصيحي لمن يخوض في هذا الأمر : أن يتقي الله - جل وعلا - ، ويكتف عنه.

أولاً : أن الرجل مات - رحمة الله عليه - ، أفضى إلى ما قدم ، ونحن الأحياء ينبغي أن نفكّر فيما سنقدم وما سوف نقدم عليه من الأعمال ، وأن نتقى الله - أما إثارة مثل هذه الموضع - الرجل بدون شك كان ناصراً للحديث ، وله آثار شكر ، وجاء واشتغل في المدينة في "الجامعة الإسلامية" أيام تولي أمرها من قبل - الشيخ - شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمة الله عليه -، وما وصفه الشيخ عبد العزيز بـ (الإرجاء) ! ولا وصفه بـ (التجهم) ! ولا عابه من عرفه من طلبة العلم في المدينة ! لا أعرف أن أحداً عابه

بالنسبة لي : لم يكن بيبي وبينه مجالسات ؛ إنما لقاء خاطف ، لكن قرأت له كثيراً من كتبه - على سبيل المثال - : قرأت له كتاب : (تحذير الساجد) ، و(صلوة التراويح)،

و(حججة النبي ﷺ كما رواها حابر)، و(آداب الرفاف)، قرأها وأنا طالب في الكلية قبل عام (١٧٧٦ـ)، وقرأت ما كان ينشره في مجلة (التمدن) الدمشقية - عن الحديث ، ثم قرأت أغلب كتابه (إرواء الغليل) لما طبعه . والناس يثنون عليه في الحديث ، وفي بحوثه الحديبية ، ولا شك أنه لا أحد معصوم ، أصلًا من لقيت - فيرأيي أنا - أمثال : الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، والشيخ عبد العزيز بن باز ، والشيخ عبد الله بن حميد ، والشيخ عبد الرزاق عفيفي ، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، وغيرهم من هذه الطبقة ، لا أحد من هؤلاء يمكن أن يقول عن نفسه : إنه معصوم ! ولا أن يقول محبوه : إنه معصوم ! لكنهم لهم المكانة العالية

فصحيحي لكل أحد من طلبة العلم ؛ أن يكف عن الورقعة في عرض الشيخ ناصر الدين الألباني . خدم الحديث في (إرواء الغليل) وهو المتقدم - ، ثم علق على (مشكاة المصابيح) ، ثم أصدر كتبه (صحيح السنة) ، (سلسلة الأحاديث الضعيفة) و(سلسلة الأحاديث الصحيحة)، وما لا شك فيه أن له فيها أخطاء ؛ وجميع البشر لا يكون عملهم صواباً من جميع الوجوه ، وما يحرن ويؤسف ، أن بعض الشباب : إذا وجد كلمة محل انتقاد لأحد ؛ ظن أنها جريمة ! كالذى تبع النووي في كتابه (شرح مسلم)؛ وأخرج كتاباً صغيراً يقول (مخالفات النووي) ! لا أحب أن أدعوه على هذا المؤلف في الشر ؛ وإنما أدعو له بالهدایة ، فقد أساء . هو صدق فيما نقل . وكذلك الذين تتبعوا الحافظ ابن حجر ، كل الناس يتعمدون إلى علماء خدموا العلم والسنّة ثم يبحثون لعلهم يجدون عيباً ليحذرروا الناس منها ! هل يريدون أن يصرفوا الناس عن أهل العلم وكتبهم !؟ هذا لا شك أنه من الضلال المبين ! والله المستعان^(١)

وسائل فضيلة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي ما نصه (ما رأيكم فيمن يقول إن العلامة الألباني - رحمه الله - هو منبع بدعة الإرجاء وتلاميذه ورثوا ذلك؟ فأجاب: (الألباني يقول الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية وانتقد الأحناف مرحلة الفقهاء فضلاً عن غلاة المرجئة ونسأل الله العافية ونسأل الله العافية لماذا هؤلاء يحاربون

تلاميذ الألباني باسم الإرجاء ويتركون سيد قطب وكتبه تكتسح الأمة في شرقها وغربها بضلالات كبرى منها الحلول ومنها وحدة الوجود ... إلى أن قال : (ومن البدع التي حاربها الألباني كثيراً: بدعة الإرجاء وهو على خصومة شديدة مع المرجحة ، مع أبي غدة والكوثري والمرجحة السابقين واللاحقين أيوصف بعد كل هذا بأنه مرجح؟!)

فهذه أقوال العلماء صريحة بينه في براءة الألباني من الإرجاء بل هي متضمنة ذم من رماه بالإرجاء ، كما صرخ الشيخ ابن عثيمين بأن هذا لم يصدر إلا من مريدي التكفير وصرح أن رميهم للألباني بالإرجاء كذب وزور وبهتان وقال : لا تسمع لهذا القول من أي إنسان صدر " وفي هذا كفاية لمن أراد الله هدایته في بيان موقف العلماء الأجلاء من هذه المسألة الخطيرة وهو رمي الشيخ الألباني بالإرجاء .

الوجه الخامس:

أن الألباني قد عاصره أئمة كبار يعد من أقرانهم في العلم منهم الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، والشيخ العلامة محمد بن إبراهيم، والشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي، والشيخ العلامة عبد الله بن حميد، والشيخ العلامة عبد العزيز بن باز، والشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين، والشيخ العلامة حمود التويجري ،والشيخ العلامة عبد الحسن بن حمد العباد، والشيخ العلامة حماد بن محمد الانصارى، وكثير من العلماء الكبار منهم أعضاء في هيئة كبار العلماء، كما استفاد منه عن طريق المحالسة أو الزماللة نخبة من العلماء المشهورين، كالشيخ الدكتور محمد أمان بن علي الجامى، والشيخ الدكتور ربيع بن هادى المدخلى ،والشيخ الدكتور علي بن ناصر فقيهي، والشيخ الدكتور أحمد بن عطية الغامدى، والشيخ الدكتور صالح بن سعد السعيمى، وطائفة كبيرة من أساتذة الجامعات الذين تولوا تدريس العقيدة وغيرها من العلوم، وكل هؤلاء لم يطعنوا في عقيدة الألباني بشيء ولم يغمزوه في مخالفته السلف بأمر، بل ما عرفوا إلا بالثناء عليه وتوجيه الناس إلى الإستفادة من كتبه، فكيف يعقل أن يسكت هؤلاء -وهم طائفة كبيرة من العلماء الأجلاء والأساتذة الفضلاء مع ما عرفوا به من تجرد للحق ونصرة لمذهب السلف وردود على المخالفين من غير أن تأخذهم في الله لومة لائم -عن أخطاء الألباني في باب الإيمان وتقريره لعقيدة المرجحة طيلة هذه السنين، ويخلوا بينه وبين عامة الناس في نشر عقيدة الإرجاء،-

بحسب دعوى الناقد - ولا يرد في كلامهم كلمة واحدة تحدى من الألباني ومن دعوته للإرجاء على ما ادعاه المدعي، بل يوجهون الناس إلى الاستفادة من الألباني ومن كتبه. أفاليس الطعن في عقيدة الألباني هو طعن في هؤلاء لسكوتهم عنه؟! أم أن هؤلاء المتأخرین من لم يعرفوا برسوخ في العلم ولا تفقه فيه هم أعرف بعقيدة أهل السنة وما خالفها من أولئك الأعلام؟! أم أنهم أغير على عقيدة السلف ونصرتها منهم؟! .

الوجه السادس:

أن الشيخ الألباني إمام جليل في السنة ونصرة عقيدة السلف والرد على المخالفين فيها وقد أثني عليه بذلك أئمة العصر، وأطبقوا على تركيته في عقيدته السلفية، ومنهجه في الاستدلال القائم على الكتاب ،والسنة وأوّلعوا في مدحه والثناء عليه وهاهي ذي أقوالهم في ذلك :

سماحة العالمة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله -

قال عن فضيلة الشيخ الألباني - رحمه الله -: و هو صاحب سنة و نصرة للحق و مصادمة لأهل الباطل.

العالمة المفسر محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله -

يقول الشيخ عبد العزيز المده:

"أن العالمة الشنقيطي يجل الشيخ الألباني إجلالاً غريباً، حتى إذا رأه مارأ وهو في درسه في الحرم المديني يقطع درسه قائماً ومسلماً عليه إجلالاً له"
سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله -

يقول - رحمه الله - : "ما رأيت تحت أدنى السماء عالماً بالحديث في العصر الحديث مثل العالمة محمد ناصر الدين الألباني"

وسئل سماحته عن حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها" فسئل من مجدد هذا القرن، فقال - رحمه الله - : "الشيخ محمد ناصر الدين الألباني هو مجدد هذا العصر في ظني والله أعلم".

العالمة محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - - فالذى عرفته عن الشيخ من خلال اجتماعى به وهو قليل، أنه حريص جداً على العمل بالسنة، ومحاربة البدعة،

سواء كان في العقيدة أم في العمل، أما من خلال قرائتي لممؤلفاته فقد عرفت عنه ذلك، وأنه ذو علم جم في الحديث، روایة و درایة، وأن الله تعالى قد نفع فيما كتبه كثيراً من الناس، من حيث العلم و من حيث المنهاج و الاتجاه إلى علم الحديث، و هذه ثمرة كبيرة لل المسلمين و لله الحمد، أما من حيث التحقيقـات العلمية الحديثـية فناهـيك به ..

"الرَّجُلُ طَوِيلُ الْبَاعِ، وَاسْعُ الْأَطْلَاعِ، قَوِيُّ الْإِقْنَاعِ"

- هاتف الشيخ العـالمة محمد صالح العـثيمـين رـحـمه الله عـائلـة الشـيخ الأـلبـانـي لـيلة دـفـنه معـزـياً أـهـلـ الشـيخ بـفقـيـدهـم وـمـاـ قالـ لـماـ أـخـيرـ بـرغـبةـ الشـيخ رـحـمه الله عـالـىـ بـتـعـجـيلـ دـفـنهـ: "لـقدـ أـحـيـاـ الشـيخـ الأـلبـانـيـ السـنـةـ فـيـ حـيـاتـهـ وـ بـعـدـ مـوـتهـ".^(١)

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء .

السؤال: يا فضيلة الشيخ: قد كثر الكلام في أيامنا هذه من أحد العلماء العاملين لنصرة هذا الدين ، ألا وهو : محمد ناصر الدين الألباني ، ويتهمنـهـ بأنهـ إنسـانـ لاـ عـلـمـ لهـ ، ظـهـرـ لـكـيـ يـحـدـثـ الـبـلـلـةـ فـيـ أـوـسـاطـ النـاسـ ، وـإـنـ هـنـاكـ مـنـ قـالـ: إـنـيـ بـدـأـتـ أـبـغـضـهـ فـيـ اللهـ . فـهـلـ تـرـىـ أـنـ هـذـاـ عـلـمـ الـذـيـ يـقـومـ بـهـ هـذـاـ الأـسـتـاذـ الـفـاضـلـ الـكـرـيمـ - وـلـوـسـتـ مـتـعـصـبـاـ لـهـ ؟ لـأـنـ اـحـتـرـامـيـ لـهـ لـاـ يـسـتـلزمـ أـنـيـ مـتـعـصـبـاـ لـشـخـصـ مـنـ الـأـشـخـاصـ عـلـىـ غـيرـ لـائقـ ، أـعـنـيـ أـنـهـ لـاـ يـخـدمـ إـلـلـاـ إـسـلـامـ وـالـمـسـلـمـيـنـ ، وـمـاـذـاـ نـقـولـ لـلـنـاسـ الـذـينـ يـقـولـونـ: إـنـ النـاسـ تـمـوتـ فـيـ سـورـيـاـ وـفـيـ أـفـغـانـسـتـانـ وـهـوـ لـاـيـزـالـ يـهـتـمـ بـالـصـحـيـحـ وـالـضـعـيفـ . كـلـمـتـكـمـ الـأـخـيـرـةـ عـنـ هـذـاـ الأـسـتـاذـ؟

الجواب:

الرجل معـروـفـ لـدـيـنـاـ بـالـعـلـمـ وـالـفـضـلـ وـتـعـظـيمـ السـنـةـ وـخـدـمـتـهـ ، وـتـأـيـدـ مـذـهـبـ أـهـلـ السـنـةـ وـالـجـمـاعـةـ فـيـ التـحـذـيرـ مـنـ التـعـصـبـ وـالتـقـلـيدـ الـأـعـمـىـ ، وـكـتـبـهـ مـفـيـدـةـ ، وـلـكـنـهـ كـغـيـرـهـ مـنـ الـعـلـمـاءـ لـيـسـ بـمـعـصـومـ ؛ يـخـطـئـ وـيـصـيـبـ ، وـنـرـجـوـ لـهـ فـيـ إـصـابـتـهـ أـجـرـيـنـ وـفـيـ حـطـأـهـ أـجـرـ

الـإـجـتـهـادـ ، كـمـاـ ثـبـتـ عـنـ النـبـيـ ﷺـ أـنـهـ قـالـ: ((إـذـاـ حـكـمـ الـحـاـكـمـ فـاجـتـهـدـ فـأـصـابـ فـلـهـ أـجـرـانـ، وـإـذـاـ حـكـمـ وـاجـتـهـدـ فـأـخـطـأـ فـلـهـ أـجـرـ وـاحـدـ)). وـنـسـأـلـ اللـهـ أـنـ يـوـقـنـاـ وـإـيـاـكـمـ وـإـيـاـهـ لـلـثـبـاتـ

على الحق والعافية من مضلات الفتنة. وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآلـه
وصحبه وسلم.^(١)

فضيلة الشيخ عبد المحسن العباد - حفظه الله -

يقول الشيخ عبد المحسن العباد : "لقد كان رحمة الله من العلماء الأفذاذ الذين أفنوا
أعمارهم في خدمة السنة و التأليف فيها و الدعوة إلى الله عز و جل و نصرة العقيدة
السلفية و محاربة البدعة، و الذب عن سنة الرسول - صلى الله عليه و سلم - و هو من
العلماء المتميزين، و قد شهد تميزه الخاصة و العامة. و لاشك أن فقد مثل هذا العالم من
المصابيح الكبار التي تحل بال المسلمين. فجزاه الله خيراً على ما قدم من جهود عظيمة خير
الجزاء و أسكه فسيح جناته ..

الشيخ العالمة محمد أمان إلجمامي :

حيث قال: " فضيلة الشيخ ناصر الألباني محدث معروف، نحبه في الله "
وقال - رحمة الله -: معرفتي للشيخ ناصر ليس كمعرفة كثير منكم بالسماع، ومن كتبه؛
ولكن معرفة شخصية؛ تزاملنا في العمل في (الجامعة الإسلامية)، وعرفنا علمه وفضله،
وأحببناه في الله .

أقول: (أوثق عرى الإيمان: الحب في الله، والبعض فيه).

وقال - رحمة الله -: " إن أكثركم لا تعرفون الشيخ (الألباني) كمعرفي، لستُ أدرى؛ هل
تحبونه كمحبتي، وتقدرونـه كتقديري؟!"

وقال: " العلماء يحبون الألباني، ويقدرونـه، بعكس أهل الأهواء والبدع" !

العلامة الشيخ زيد بن فياض - رحمة الله -

قال - رحمة الله -: "إـنـ الشـيخـ مـحمدـ نـاصـرـ الدـينـ الـأـلـبـانـيـ مـنـ الـأـعـلامـ الـبـارـزـينـ فـيـ هـذـاـ
الـعـصـرـ، وـ قـدـ عـنـيـ بـالـحـدـيـثـ وـ طـرـقـهـ وـ طـرـجـهـ وـ درـجـتـهـ مـنـ الصـحـةـ أوـ عـدـمـهاـ، وـ هـذـاـ عـمـلـ
حـلـيـلـ مـنـ خـيـرـ مـاـ انـفـقـتـ فـيـ السـاعـاتـ وـ بـذـلـتـ فـيـ الـجـهـودـاتـ، وـ هـوـ كـغـيرـهـ مـنـ الـعـلـمـاءـ
الـذـيـنـ يـصـيـبـونـ وـ يـخـطـئـونـ، وـ لـكـنـ اـنـصـرـافـهـ إـلـىـ هـذـاـ عـلـمـ الـعـظـيمـ مـاـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـعـرـفـ لـهـ بـهـ
الـفـضـلـ، وـ أـنـ يـشـكـرـ عـلـىـ اـهـتمـامـهـ بـهـ".

الشيخ العالمة مقبل الوادعي - رحمه الله -

يقول - رحمه الله - : "إن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني لا يوجد له نظير في علم الحديث ، و قد نفع الله بعلمه و بكتبه أضعاف ما يقوم به أولئك المتحمسون للإسلام على جهل ، أصحاب الثورات و الانقلابات . و الذي أعتقده و أدين الله به أن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني من المجددين الذين يصدق عليهم قول الرسول : (إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها أمر دينها) رواه أبو داود و صححه العراقي و غيره ."

العلامة حمود بن عبدالله التويجري - رحمه الله -

قال - رحمه الله - : "الألباني - الآن - علم على السنة ، الطعن فيه إعانة على الطعن في السنة"

وقال مرة .مناسبة صدور جائزة الملك فيصل العالمية : ((إن الشيخ ناصر من أحق من يعطيها لخدمته السنة ."))

الشيخ الدكتور . عبد الكريم بن عبد الله الخضير

سئل ما نصه: هناك هجمة شرسة على الشيخ الألباني ، نرجو تبين رأيك فيهم ؟
الجواب: "الشيخ الألباني رحمه الله يعد من المجددين في علم الحديث ، فإذا نظرنا إلى أعماله - رحمة الله عليه - و مؤلفاته و دعوته إلى التمسك بالسنة وإحياء السنة على مقدار نصف قرن أو أكثر من الزمان ، نجزم يقيناً بأنه من المجددين إذا نظرنا هذا من الناحية من حيث الرواية ، وأما من حيث الدراسة فالتجديد فيها لشيخنا عبدالعزيز بن باز - رحمه الله - و مؤلفات الشيخ الألباني - رحمة الله عليه - لا يستغنى عنها طالب علم ."

فضيلة الشيخ عبد العزيز الراجحي:

سئل ما نصه: "سمعت من شيخ يقول: بأن إمام أهل الحديث في العصر الحاضر: الشيخ الألباني - رحمه الله -، عنده إرجاء في العقيدة. فما رأيكم في قوله؟ عنده أىش؟ يقول: عنده إرجاء بالعقيدة. فما رأيكم في قوله؟ جزاكم الله خيرا .؟"

الإمام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله -، إمام في الحديث، وله يد طولى، وله باع في الحديث، خدم السنة بمؤلفات الكثيرة - رحمه الله -، ولا أسائل أنا عنه كما قال

فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين -رحمه الله-: لا أُسْأَل أنا عنه.

فهو إمام في الحديث، وله يد طولى، وله خبرة عظيمة، ولكنه ليس بمعصوم، وهو كغيره يخطئ ويصيب، له بعض الآراء الفقهية المرجوحة التي فيها الصواب خلاف ما رأى، وهو له باع طويل في الحديث، وله خدمة، وألف المؤلفات الكثيرة في الحديث، وخدم السنة، وهذا لا ينكر، ولكن آرائه الفقهية ليست كنشاطه في الحديث، فله آراء فقهية مرجوحة، وهو كغيره يخطئ ويصيب، كل أحد يؤخذ من قوله ويرد، إلا الرسول -صلى الله عليه وسلم-، كما قال الإمام مالك ولكنه خدم السنة وخدم الحديث، وله نشاط عظيم في السنة، ومؤلفات عظيمة، نسأل الله أن يغفر له وأن يرحمه، وأن يتغمده برحمته..

وقال أيضاً:

"الشيخ الألباني محدث هذا العصر -رحمه الله-، خدم السنة، وألف المؤلفات العظيمة، وحقق تحقیقات عظيمة، كيف أقصد وأقول: إن المقصود من أهل الزيف الشيخ الألباني ؟ !

الشيخ الدكتور صالح بن سعد السحيمي

سئل فضيلة الشيخ الدكتور صالح بن سعد السحيمي في درس الفجر من يوم الاثنين الموافق ٢٩ ربيع الأول لعام ١٤٢٣ هـ في الدورة العلمية الثانية المقامة في جامع معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه في محافظة حفر الباطن السؤال التالي:

"هناك بعض الشباب من وقعت في نفسه شبهة حول الإرجاء فأخذ يتهم الإمام الألباني رحمه الله بالإرجاء ، فما نصيحتكم تجاه هؤلاء الشباب ؟؟

الجواب : — "الحمد لله ، نصيحي لهؤلاء الشباب أن يتقووا الله في لحوم العلماء فإنها مسمومة ، وشهادة حق أقرب بها إلى الله جل وعلا أنه ما خدم السنة في هذا العصر مثل رجلين شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله، وشيخنا الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله، فهما فرسا رهان ، وإذا كان أحد قد فهم من علمائنا الأجلاء النيل من هذا الشيخ العظيم فهو واهم ، لا أعني العلماء أنفسهم وإنما أعني من فهم عنهم خطأ ، وإن وجدت ملاحظات على الشيخ أو على غيره فينبئها أحد من العلماء لا يجوز لنا أن نلزم ذلك العالم بأنه ينال من الشيخ فهو رحمه الله يحبهم ويحبونه.

معالي الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد حيث قال حين بلغه خبر وفاته "الحمد لله على قبائه وقدره (إنا لله وإنا إليه راجعون) ولا شك أن فقد العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: مصيبة؛ لأنَّه علم من أعلام الأمة، ومحدث من محدثيها، وبكم حفظ الله جل وعلا هذا الدين، ونشر الله بكم السنة" الخ.

وقال معالي الشيخ الدكتور عبد الله بن صالح العبيد الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي بـ"مكة المكرمة": "لاشك بأنَّ فقد الأمة الإسلامية بوفاة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني تعتبر خسارة فادحة، وقال: وشواهد الشيخ وإسهاماته جليلة وكبيرة من حلال عمله في المؤسسات الإسلامية الكبرى مثل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وغيرها من المؤسسات الإسلامية الكبرى وقد كان فضيلته، رحمة الله، موضع التقدير والاحترام من قبل المسلمين أفراداً وهيئات وجماعات ودولات، وقد توج ذلك بمنحه جائزة الملك فيصل لخدمته الجليلة للدراسات المتعلقة بالحديث"^(١).

(١) – وردت هذه التذكيرات في مجلة الأصالة العدد (٢٣) كما وجدت في عدة مواقع على شبكة الإنترنت انظر: موقع الشيخ الألباني، شبكة سحاب السلفية.

ثانياً: الملاحظات التفصيلية:

وهي تتعلق بما قرره صاحب الشرط من مسائل وأحكام على عقيدة الشيخ الألباني في شريطه وهي على وجهين : (ملاحظات منهجية، وملاحظات علمية):

أما الملاحظات المنهجية فأجملها في عدة نقاط :

أولاً: أن صاحب الشرط قدّم بين يدي نقد لعقيدة الألباني في الإيمان بعجمة ذكر فيها قيام أهل السنة بالرد على أهل البدع ، والتحذير منهم ، وكشف عوار أهل البدع ، وبيان فضائحهم ، وفساد قواعدهم ؟ فأوهم بهذه المقدمة أن رده إنما هو على إمام من أئمة الضلال وليس على عالم جليل من أئمة أهل السنة وكان الأولى بصاحب الشرط وهو يرجو قبول كلامه في نقه للألباني أن يتبه على أن العلماء مهما علت درجتهم في العلم فهم معرضون للخطأ والزلل فتكون هذه توطة مناسبة للتنبيه على خطأء الألباني إذا كان القصد هو النصح للأئمة في ذلك وأما ما سلكه صاحب الشرط من هذا المسلك فإنه أول ما ينفر من كلامه ونقه للألباني ؟ فإن الناس يقبلون أن الألباني يخطئ ولكن لا يقبل أحد من أهل الإنفاق أن يجعل الألباني بخطئه -لو سلّم- في مصاف أئمة الضلال الذين حذر منهم أهل السنة وكشفوا عوارهم وبينوا فساد قواعدهم .

فكيف بمحاجي الألباني وهم عامة أهل السنة إلا من شذ منهم !!

ثانياً: أن صاحب الشرط لم يعتمد في نقله لكلام الألباني الذي بنى عليه نقه الكبير له في عقيدة الإيمان حتى أخرجه بذلك من دائرة أهل السنة ، لم يعتمد في نقله لكلام الألباني على كتاب من كتب الألباني ، بل كل ما ذكره من النماذج ؛ إنما هو انتزاع لبعض ما جاء في كلام الألباني في الأشرطة الصوتية كما اعترف بهذا في قوله : (وسانقل بمشيئة الله في هذه العجلة بعض تقريرات الألباني في الإيمان الموثقة من كلامه بصوته) و كما يشهد لهذا واقع حاله فيما أورده في شريطه من كلام الألباني . هذا مع بتر للنقل ، وفصل للكلام عن سياقه ، وهو سباقه ولحاقه مما يعرف به وجه الكلام بحسب مقصود المتكلم ، ومع عدم ملاحظة ، أو تناسي أن بعض المواد الصوتية التي نقلها من كلام الألباني هي في الحقيقة محصل مناظرات ، ومراجعات بين الألباني ، وبين بعض الطلبة ومعلوم أن باب المناظرات والردود ينزل فيه بعض الأقوال التي لا يعتقدها المتكلم -على سبيل الإلزام للمحاور -

وقد علم المنصفون من أهل العلم والتحقيق أن ما يتكلّم به الرجل ارتجالاً ليس هو كما يحرره كتابة؛ حتى إن بعض أهل العلم قد يرى أن الموارد الصوتية المرتجلة في أشرطة أهل العلم ليست توثيقاً دقيقاً لعقيدة أو لمذهب المتكلم؛ لأن الرجل قد يتكلّم بكلمة يسبق لسانه لها من غير أن يتصرّف بها قلبه ، ولقد عرف المجرّبون من أهل العلم الذين ما رسوا التدرّيس والخطابة هذا من أنفسهم ؛ حتى إن العلماء المعاصرين قد درجوا وتواطأوا على مراجعة ما فرغ من كلامهم المسجل في الأشرطة والتعديل في ذلك بالزيادة، والنقص ، والتغيير لبعض الألفاظ ؛ حتى إن بعض أهل العلم حذر من تفريغ كلامه في كتب ، أو رسائل ، ونشرها بين الناس قبل مراجعته لها أشد التحذير. و منهم الشيخ العلام محمد بن صالح بن عثيمين رحمة الله - مع ما عرف به من شدة الضبط في الكلام المرتجل - فهل من الإنصاف والعدل أن ينتقد الألباني في عقیدته في مسألة من أدق المسائل في باب الاعتقاد بنقول صوتية من كلام في مجالس خاصة، وعامة مع بتر للكلام، وعدم تمييز متقدم، أو متاخر من كلامه، وترك الأخذ بما حرر مرات عديدة في مؤلفاته.

ثالثاً: أنه من المعلوم المقرر لدى أهل العلم والتحقيق لمن أراد تحرير معتقد عالم أو مذهبه يإنصاف وتجرد أن يجمع كلامه في الباب الواحد ويستخلص من مجموعه عقيدة الرجل أو مذهبة ، وأما ما سلكه الناقد في شريطه فمع اقتصاره على كلمات محمله في مادة صوتية فقد ترك من كلام الألباني الكثير مما يحرر مذهبة بوضوح في باب الإيمان في كتبه الراخرة ببيان معتقده في الإيمان، فلمَّا أعرض الناقد عن كل هذا؟! فهل هذا من النصح الذي أشار إليه في قوله؟" وأكتفي بأمثلة من ذلك عملاً "بواجب النصيحة الشرعية" ومعلوم أن النصيحة الشرعية قد عرفها النبي ﷺ بأنها نصح الله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم فهل نصح الناقد في ذلك كله؟

رابعاً : أن صاحب الشريط - هداه الله - مع كل ما تقدم من الإخلال بأصول المنهج العلمي في التوثيق، والنقد فليته اقتصر على ذلك، بل تجاوز إلى إلزام الألباني بلوازم لا يحتملها كلامه، لا من جهة اللفظ ، ولا من جهة المعنى، بل في كلامه الصريح الموثق في كتبه ما يرد هذه الإلزامات على ما سيأتي بيانه وتوضيحه .

خامساً: حاول الناقد في شريطه تزيل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في غلاة الجهمية على الشيخ الألباني وليس هذا من سبيل الناصحين المنصفين .

قال باشمي :

وهذا هو عين خبيث معتقد المرجنة الضلال الذي كان الألباني يتدرج في بُشْه بين أتباعه الذين كانوا يتلقون عقيدتهم منه، فبعد أن يوهمهم أنه موافق لأهل السنة في عقيدتهم في الإيمان، وحتى إذا ما تمكّن هذا الوهم عند المتألق منهم، راح يقرّ لهم تقريراته الإرجائية الحدّثة التي أخذها عن الجهمية وفروعهم، والتي قدم الدين، زاعماً في نفس الوقت أنها عقيدة أهل السنة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله في كتابه "بيان تلبيس الجهمية" في وصف حال الجهمية في تدرُّجهم في نشر ضلالاتهم، قال رحمة الله: " وهذا شأن كل من أراد أن يظهر خلاف ما عليه أمة من الأمم من الحق إنما يأتيهم بالأسهل الأقرب إلى موافقتهم فان شياطين الإنس والجن لا يأتون ابتداءً ينقضون الأصول العظيمة الظاهرة فإنهم لا يتمكنون .. إلى أن قال رحمة الله: " وإنما الغرض التنبيه على أن دعوة الباطل المخالفين لما جاءت به الرسل يتدرّجون من الأسهل الأقرب إلى موافقة الناس إلى أن ينتهوا إلى هدم الدين " .
انظر: بيان تلبيس الجهمية (٧٩/٢ وما بعدها).

قلت: سبحان الله أهكذا يكون النقد العلمي والإنصاف؟! وهل الألباني الذي أنزل الناقد عليه كلام شيخ الإسلام في الجهمية متهم في عقيدته مع شدة ما لاقى من الأذية فيها؟!!
فإنه من المعلوم أن الألباني لم يعش في بلاد سنة بل كان في بلاد تعد من بلاد الغربة عن السنة حتى إنه أخرج من بلاده سوريا، وحرقت مكتبه، وسجن أكثر من مرة ، وابتلي بتكالب أهل البدع عليه فلو كان مرحباً لكان من المصلحة له في دنياه موافقة المرجنة وهم كثر في بلاده خاصة الأحناف والماتريدية الذين كانت لهم مكانة وجاه في بلاده ، ولم يكن له مصلحة دنيوية في انتسابه لمنهج السلف ، ولعقيدة التوحيد التي رمي بسببها بتهمة الوهابية التي تعد جريمة عظيمة عند أهل البدع في بلاده . فالألبانى محص في عقيدته وابتلي بسببها ما لم يحصل لكثير من العلماء المعاصرين بل لا أظن أن أحداً ابتلي بما ابتلي به فلمن إذاً يتملق الألباني بإظهار عقيدة السلف ؟!

سادساً:

اجتهد الناقد كثيراً أن يظهر الألباني أنه ما كر ومدلس قد تدرج في نشر عقیدته الإرجائية بحسب قوله - حتى تمكنت من نفوس أتباعه وفي ذلك يقول : " وما جاء في كلامه قوله : وهذا هو عين خبث معتقد المرجئة الضلال الذي كان الألباني يتدرج في بشه بين أتباعه الذين كانوا يتلقون عقیدتهم منه وبعد أن يوهمهم أنه موافق لأهل السنة في عقیدتهم في الإيمان وحتى إذا ما تمكّن هذا الوهم عند المتلقي منهم راح يقرر لهم تقريراته الإرجائية الحدّة التي أخذها عن الجهمية وفروعهم والتي تقدم الدين، زاعماً في نفس الوقت أنها عقيدة أهل السنة .

وقد تقدم التنبية على أن همة ترلف الألباني في إظهار عقيدة السلف همة باطلة من حيث الواقع إذ لم يكن في بلاد يكرم فيها من كان على عقيدة السلف .
وهنا تنبية آخر على ما ادعاه الناقد من تدرج الألباني في بث عقیدته الإرجائية بين أتباعه، فهذه دعوى تحتاج إلى استدلال وتوثيق من كلام الألباني المتقدم والمتاخر ليعرف كيف كان هذا التدرج إلى أن وصل إلى الصدع بعقيدة المرجئة فهلا أثبت ذلك بنقول موثقة تبرهن صحة هذه الدعوى !!

وأما الملاحظات العلمية فمتعلقة بما قرره في كلامه من مسائل وانتقد فيه الشيخ الألباني من أخطاء - على حد زعمه - .

وفي الحقيقة إن عامة كلامه يدور حول مسائل محددة يعيد فيها ويزيد، ولذا اقتصر عليها معرضاً عن كثير مما امتلأ به الشرح من مجازفات في الأحكام وإسراف في وصم الألباني بشتى أصناف التهم .

يقول صاحب الشرح: (وبسبب تلبيس الألباني هو وأتباعه بشعارات السلفية التي يزعمون أنهم يسيرون عليها، ولغير ذلك من الأسباب، بسبب ذلك كان يجهل كثيراً من طلبة العلم حقيقة إرجاء الألباني، ويجهلون حقيقة فساد معتقده ومقولاته وتقريراته في الإيمان، ويجهلون حقيقة انحرافه عن عقيدة أهل السنة المجمع عليها في مسائل الإيمان والتکفیر ، التي ضلّ بسببها مجموعات كبيرة من طلبة العلم في أرجاء العالم، كذلك يجهلون تذبذب عقيدة

الألباني في الإيمان بين عقيدة الجهمية، وعقيدة المرجنة، وأنها فرعٌ عن عقيدة الجهمية
الضلال).

وعليه عدة ملاحظات :

الملاحظة الأولى : قوله : "وبسبب تلبيس الألباني هو، وأتباعه بشعارات السلفية التي يزعمون أنهم يسيرون عليها" .

هذه تهمة متعلقة بالنية وأن الألباني، وأتباعه إنما ينتسبون للسلفية للتلبيس، والخداع وقد قرر هذه الدعوى، وكررها في كثير من المواطن من الشريط فمن ذلك قوله: (يرفعون شعار السلفية كذبا وزورا وبهتانا) قوله : (ينسبون أنفسهم زورا وبهتانا إلى أهل الحديث وعقيدتهم وكذبوا في ذلك فمماهم إلا دعاء مذهب الإرجاء الضال) ويقول: "والألباني حاول أن يلبس في ذلك على السائل ومن يصله كلامه محاولاً تبرير عقيدته الإرجائية زاعماً أنه على طريقة السلف وأنهم مثله فرقوا بين الإيمان والعمل ، وواقع الأمر أن الألباني في عقيدته هو نفسه ليس على عقيدة السلف في ذلك بل على طريقة الجهمية وفروعهم من المرجنة (في مسائل الإيمان) وهذه افتراءات عظيمة مرجعها إلى تهمتين عظيمتين: إحدهما ترجع إلى النية وأن الألباني، وأتباعه غير صادقين في انتسابهم لعقيدة السلف وأن انتسابهم للسلف كان للتلبيس على الناس، والدعوة إلى عقيدة الإرجاء الفاسدة ومن المعلوم المقرر من أصول الشريعة أنه لا اطلاق لأحد على النيات إلا الله عز وجل ولذا قال النبي ﷺ لأُسامة لما قتل الرجل بعد أن نطق بالشهادتين وقال ﷺ إنما قالها متعمداً قال النبي ﷺ (أفلا شققت عن قلبه) ^(١)

فإذا قبل النبي ﷺ من قاتل أصحابه وأثخن فيهم الجراح ثم لما علاه الصحابي بالسيف لاذ بشجرة وقال : لا إله إلا الله ، وإذا كان الألباني عاش ومات وهو يقول طيلة حياته أنا سلفي العقيدة ويدعو لعقيدة السلف في بلاد بدع وعداء لعقيدة السلف مع شدة الوطأة عليه حتى حرقت مكتتبته بسبب ذلك وأؤذي في الله وفي عقيدته أعظم أذية - كما تقدم التنبية على ذلك - وخلف كتاباً كثيرة كلها في الدعوة إلى السنة ولعقيدة السلف أفالاً يسع باشمئيل في الألباني ما وسع رسول الله ﷺ في ذلك الرجل المقاتل في أرض المعركة ؟ !

(١) - أخرجه البخاري برقم (٤٢٦٩) ومسلم برقم (٩٦).

وأما التهمة الثانية : وهي دعوى أن الألباني وأتباعه ليسوا على عقيدة السلف بل على عقيدة الجهمية . فكيف عرف باشتميل ذلك مع شدة تلبيس الألباني واتباعه وإخفائهم لعقيدتهم الإرجائية - بزعمه - وإذا صرخ الألباني واتباعه بها فكيف يكونوا ملبيسين ؟

الملحوظة الثانية :

قوله كان يجهل كثير من طلبة العلم حقيقة إرجاء الألباني ويجهلون حقيقة فساد معتقده بالآخر.

في جانب عن هذا بأن يقال له . سلمنا جهل كثير من الطلبة لذلك، لكن ما هو حال العلماء وموقفهم من هذا الأمر؟ هل جهلوه كحال كثير من الطلبة وعرفت أنت ما خفي عن العلماء من حال الألباني ومكره، وخداعه، وتلبيسه على الناس في عقيدة الإرجاء؟ أم أنهما عرفوا وسكتوا عن ذلك؟ بل لم يكتفوا بذلك حتى خادعوا الناس بشنائهم على الألباني كما تقدم من نقل كلامهم في ذلك ! وأنا أطالب باشتميل بالإجابة على هذا .

الملحوظة الثالثة:

قوله : " كانوا يجهلون تذبذب عقيدة الألباني في الإيمان بين عقيدة الجهمية وعقيدة المرجئة ، وأنها فرع عن عقيدة الجهمية الضلال "

هذا تناقض كبير من عدة وجوه :

الوجه الأول: قوله: "تذبذب عقيدة الألباني بين الجهمية والمرجئة مع قوله أنها فرع عن عقيدة الجهمية فإذا كانت متذبذبة فهي غير واضحة، فلا يصح إلحادها بعقيدة الجهمية ولا بعقيدة المرجئة إلا برجح وهذا مخالف لما جزم به أنها فرع من عقيدة الجهمية ؛ فإن الفرع يتبع الأصل .

الوجه الثاني: يفهم من كلام باشتميل هنا التفريق بين عقيدة الجهمية والمرجئة وهذا معارض لقوله في موطن آخر من شريطه ونصه : " وواقع الأمر أن الألباني في عقيدته هو نفسه ليس على عقيدة السلف في ذلك بل على طريقة الجهمية وفروعهم من المرجئة " ومفهوم كلامه هنا أن المرجئة متفرعة عن الجهمية .

فالمطلوب من (بأشيل) هو تحرير هذه المسائل ومدى علاقة الجهمية بالمرجنة هل هما شيء واحد أم بينهما فرق؟ وهل الجهمية فرع عن المرجنة أم المرجنة فرع عن الجهمية؟ فإذا فرغ من ذلك فلينظر في عقيدة الألباني .

قال بأشيل : " أما عن بيان عقيدة الألباني في الإيمان فإن الألباني يقول : " إن الإيمان اعتقاد وقول، وعمل وظاهر ذلك أنه يقول بقول أهل السنة أن العمل من الإيمان كما أنه يقرر أن الخلاف مع المخالفين في لفظ التعريف خلاف حقيقي، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية .

ولكن قول الألباني هذا أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل والذى - كما سبق - ظاهره موافقة أهل السنة في مجرد لفظ تعريف الإيمان " هذا القول من الألباني ينتقض مباشرة عندما يدرك المرء أن الألباني يجعل العمل مجرد جزء كمال في الإيمان لا يلزم عنده وجود العمل في الإيمان ، وجوابه من وجوه :

الأول: قوله ظاهر ذلك أنه يقول بقول أهل السنة في إثبات أن العمل من الإيمان هذا حجة عليه؛ فإذا كان هذا هو ظاهر كلام الألباني فليس للناس إلا العمل بالظاهر ، ولذا فإنما يحكم على عقائد الناس ومذاهبهم بما يظهر من عباراتهم وألفاظهم، أما ما في القلوب فلا إطلاع لأحد عليه إلا الله عز وجل.

الوجه الثاني: قوله هذا القول من الألباني (ينتقض مباشرة عندما يدرك المرء أن الألباني يجعل العمل مجرد جزء كمال في الإيمان، لا يلزم عنده وجود العمل في الإيمان) هذا تبني على الألباني، بل مكابرة في إنكار مدلول اللفظ أو جهل به، فلو سُلم أن الألباني يجعل العمل جزء كمال في الإيمان، فهذا لا ينقض قوله بأن العمل من الإيمان، فإن ما يقال إنه كمال في الإيمان داخل في ماهية الإيمان باتفاق أهل السنة، فإن من الأعمال ما يكمل به الإيمان الواجب، ومنها ما يكمل به الإيمان المستحب، وهي داخلة في الإيمان عند أهل السنة، وهذا الذي دلت عليه النصوص كقول الله عز وجل (اليوم أكملت لكم دينكم وأتمت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا)^(١).

^(١) سورة المائدة آية (٣)

وعلمون أن ما كمل به الدين فهو منه وما كان من الدين فهو من شعب الإيمان وبهذا يتبيّن أن ما ادعى الناقد غير صحيح من جهة مدلول اللفظ .

الوجه الثالث: قوله لا يلزم عنده وجود العمل في الإيمان، هذا قول باطل كما تقدم من أن القول بأن العمل جزء كمال في الإيمان لا يلزم منه هذا الإلزام، بل على العكس فلازمه أن العمل من الإيمان، هذا مع تصريح الألباني في كتابه بأن العمل من الإيمان .

قال رحمه الله في تعليقه على قول الطحاوي : " الإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجناح قلت: هذا مذهب الحنفية والماتريدية، خلافاً للسلف وجماهير الأئمة كمال والشافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم؛ فإن هؤلاء زادوا على الإقرار والتصديق العمل بالأركان ، وليس الخلاف بين المذهبين اختلافاً صوريًا كما ذهب إليه الشارح –رحمه الله تعالى – بحججة أنهم جميعاً اتفقوا على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان، وأنه في مشيئة الله ، إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه .

فإن هذا الاتفاق وإن كان صحيحاً؛ فإن الحنفية لو كانوا غير مخالفين للجماعات مخالفة حقيقة في إنكارهم أن العمل من الإيمان، لاتفقوا معهم على أن الإيمان يزيد وينقص وأن زيادته بالطاعة ونقصه بالمعصية، مع تظافر أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية على ذلك^(١) .

ويقول –رحمه الله– في رده على (د/ سفر) وإن كان اقترب به أحياناً شيء من الغلو والمغالفة، والاهمام بالإرجاء؛ مع أنه يعلم أنني أخالفهم مخالفة جذرية فأقول: (الإيمان يزيد وينقص، وإن الأعمال الصالحة من الإيمان، وإن يجوز الاستثناء فيه خلافاً للمرجحة ومع ذلك رماني أكثر من مرة بالإرجاء)^(٢)

وغير ذلك كثير من كلام الألباني الذي يصرح فيه بأن العمل من الإيمان، بل قد جاء في كلامه ما هو أصرح من هذا وأبلغ في رد شبهة المنتقد وهو تصريحه بأن الإيمان لا يفيد بدون عمل. قال –رحمه الله– في (شرح الأدب المفرد)، (الشريط السادس / الوجه الأول): "إن الإيمان بدون عمل لا يفيد؛ فالله – عز وجل – حينما يذكر الإيمان يذكره مقوولاً بالعمل

(١)- (العقيدة الطحاوية شرح وتعليق فضيلة الشيخ الألباني /ص ٤٢).

(٢)- (سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧ / ١٥٣ - ١٥٤).

الصالح ؛ لأننا لا نتصور إيماناً بدون عمل صالح ، إلا إن كان تخيله خيالاً ، آمن من هنا ،
قال: أشهد ألا إله إلا الله ، محمد رسول الله - ، ومات من هنا ...
هذا نستطيع أن نتصوره ، لكن إنسان يقول: لا إله إلا الله ، محمد رسول الله ، ويعيش
دهراً - مما شاء الله - ، ولا يعمل صالحاً : فعدم عمله الصالح دليل أنه يقولها بلسانه ولم
يدخل الإيمان إلى قلبه .

فذكر الأعمال الصالحة بعد الإيمان ليدل على أن الإيمان النافع هو الذي يكون مقوياً
بالعمل (الصالح) .

وبهذا يتبيّن أن قول الألباني لا يلزم منه نفي أن العمل من الإيمان ، ولو استلزم في
بعض المواطن فإن في كلامه الصريح ما ينفي هذا اللازم ، بل لو أن بعض كلامه استلزم
و لم يوجد في كلامه ما ينفي هذا اللازم لما صح الحكم على عقيدته بلازم القول على ما
هو مقرر عند العلماء أن لازم المذهب ليس بمذهب حتى يتزمه الشخص)

قال باشميل : " وكذا الألباني يوافق السلف في مجرد اللفظ في تعريف الإيمان ، وإنما قوله
في الإيمان وأحكامه في غاية المفارقة والبعد عن قول السلف - رحمه الله - "

وجوابه: أن هذا الكلام من أعظم المحاذفة في القول ، بل هو من أعظم الافتراء على الألباني
وعلى عقيدته ، وذلك أن الألباني لم يوافق السلف في مجرد اللفظ في تعريف الإيمان
فحسب بل هو موافق لهم في كافة مسائل الإيمان وأحكامه ، وإذا كان الألباني يقرر أن
الإيمان اعتقاد وقول وعمل ، وأن الإيمان يزيد وينقص ، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية
ويرى الاستثناء في الإيمان على طريقة السلف ، ويرى أن الخلاف بين أهل السنة ، ومرجئة
الفقهاء ليس خلافاً صورياً وإنما هو حقيقي ، ويشدد في ذلك كما تبيّن هذا في النقل
السابق عنه في تعليقه على الطحاوية ، فما الذي بقي بعد ذلك من أحكام الإيمان ومسائله
التي قال بها السلف ولم يوافقهم عليها الألباني ، فضلاً أن يكون قوله في الإيمان وأحكامه في
غاية المفارقة والبعد عن قول السلف كما ادعى هذا الناقد .

والسلف قد بينوا أصل الخلاف بينهم وبين المرجئة . قال سفيان الثوري : (حالفنا المرجئة
في ثلات نحن نقول الإيمان قول وعمل ، وهم يقولون قول بلا عمل ، ونحن نقول يزيد وينقص

وهم يقولون لا يزيد ولا ينقص ، ونحن نقول نحن مؤمنون بالإقرار، وهم يقولون نحن مؤمنون عند الله ^(١).

والألباني موافق للسلف في هذه الأصول باعتراف الناقد، وهو بريء من الإرجاء موافق لأهل السنة في معتقدهم بنص كلام سفيان الثوري، وقد تقدم كلام ابن المبارك (وأن من قال الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص فقد خرج من الإرجاء أوله وآخره) ^(٢).

وكذا قول الإمام أحمد عمن يقول الإيمان يزيد وينقص قال (هذا بريء من الإرجاء) ^(٣) فالألباني بريء من الإرجاء بشهادة ثلاثة من أئمة السلف، كما أنه بريء من الإرجاء بتصرิح أئمة العصر الذين تقدم نقل أقوالهم في شهادتهم للألباني برأته من الإرجاء نصاً عليه بذكر اسمه. وبهذا يتبين مدى إنصاف الناقد في قوله- عن قول الألباني في الإيمان وأحكامه- أنه في غاية المفارقة والبعد عن قول السلف.

ورحم الله الشيخ ابن عثيمين عندما قال : " من رمى الشيخ الألباني بالإرجاء فقد أخطأ، إما أنه لا يعرف الألباني، وإما أنه لا يعرف الإرجاء " ^(٤).

قال باشميلا في معرض دعواه أن الألباني قد لبس على الناس في إظهاره موافقة السلف في عقيدة الإيمان (ولكن عند التحقيق فإن العمل عند الألباني في حقيقته- كما سبق ذكره- فقط جزء كمال يعني أن المرء إذا اكتفى في الإيمان بالاعتقاد والقول ولم يأت بالعمل وترك العمل بالكلية صحيحاً في إيمانه عند الألباني وكان ناجياً في الآخرة بالاعتقاد والقول فقط، وكان مصيره إلى الجنة، وهذا هو عين خبث معتقد المرجحة الضلال الذي كان الألباني يتدرج في بثه بين أتباعه)

والجواب من عدة وجوه:

الوجه الأول: أنه سبق التنبيه على أن قول من قال بأن العمل جزء كمال لا ينفي القول بدخول العمل في الإيمان .

(١)- أورده البغوي في شرح السنة ٨٠/١

(٢)- انظر ص ٩

(٣)- انظر ص ٩

(٤)- تقدم عزوته ص ١١

الوجه الثاني: أن قوله "معنى أن المرء إذا اكتفى بالإيمان بالاعتقاد والقول ولم يأت بالعمل وترك العمل بالكلية صح إيمانه عند الألباني وكان ناجياً في الآخرة بالاعتقاد والقول فقط، وكان مصيره إلى الجنة" هذه دعوى باطلة وذلك أن القول بأن العمل جزء كمال لا يستلزم المعنى الذي فسره به هنا، وذلك أن الكمال في الإيمان كمال واجب وكمال مستحب، وإذا كان الألباني يقرر كما يقرر عامة أهل السنة أن من شعب الإيمان العملية الصلاة والزكاة والصوم والحج هي واجبة في الإيمان بل هي من أركان الإسلام فكيف يلزم بما ادعاه الناقد هنا، وهو أن من أتى بالاعتقاد والقول وترك العمل بالكلية كان ناجياً في الآخرة بالاعتقاد والقول فقط، وكان مصيره إلى الجنة؛ فإن الألباني بريء من هذا القول ولذا كان من يقول بالاستثناء في الإيمان.

فالألباني كغيره من أهل السنة يرى أن المقصر في العمل الواجب معرض للوعيد، وهو تحت مشيئة الله إن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له، ولا يرى أنه مستحق لدخول الجنة بما معه من الاعتقاد والقول كما ادعى الناقد.

يقول —رحمه الله— معلقاً على قول الطحاوي (ولا نقول لا يضر مع الإيمان ذنب لم عمله).

قلت: "وذلك لأنه من قول المرجحة المؤدي إلى التكذيب بآيات الوعيد وأحاديثه الواردة في حق العصاة من هذه الأمة وأن طوائف منهم يدخلون النار ثم يخرجون منها بالشفاعة أو ^(١) بغيرها"

وهذا مما يرد دعوى الناقد في دعواه أن الألباني يرى النجاة لمن حرق الاعتقاد والقول، ولم يأت بعمل. فتأمل كيف رد على المرجحة في قوله لهم بنجاة العصاة ثم بين أنهم مستحقون للوعيد، وأن من خالف ذلك فقد كذب بالنصوص الواردة في ذلك.

ولكن عبارة باشليل في قوله: (وكان مصيره إلى الجنة) محتملة معنى (أنه يدخل الجنة ابتداء) مع ترك العمل في الإيمان فهذا باطل، وهو الذي تقدم الجواب عنه.

(١) — العقيدة الطحاوية شرح وتعليق الألباني—ص ٤

وأما إذا أراد بذلك أن من معه أصل الإيمان ثم قصر بترك بعض الأعمال الواجبة فإن مآلاته إلى دخول الجنة، وإن كان قد يعاقب على تقصيره فهذا هو معتقد أهل السنة، ولا عيب على الألباني في القول به بل النقد متوجه لمن حالفه.

لكن الذي يظهر من قول باشميلا (مصيره إلى الجنة) إنما يقصد دخوله الجنة ابتداءً يشهد لهذا قوله (وكان ناجياً في الآخرة بالاعتقاد والقول فقط)، وهذا لا يتحقق إلا من دخل الجنة ابتداءً، وإلا فكيف يكون ناجياً، وكذلك تصريحه بأن (هذا معتقد المرجئة) يدل على القطع بدخول الجنة ابتداءً لأن هذا هو حقيقة معتقد المرجئة، وبالتالي فإن نسبة هذا القول للألباني باطلة.

قال باشميلا: "وهذا مثال أنقذه على فساد قول الألباني في الإيمان، وكيف أنه يعتد بالعمل في تعريف الإيمان فقط، أما على الحقيقة، فإن العمل عنده على طريقة أهل البدع من المرجئة، مجرد شرط كمال في الإيمان، وأنه يصحّ عنده إيمان المرء بدون العمل تماماً. فقد سُئل الألباني قبل موته بخمس سنوات عن حكم تارك العمل بالكلية، معنى أن يأتي المرء بالاعتقاد والقول فقط، بدون العمل، ونصّ السؤال والجواب ما يلي:

"(السائل): قضيَّة الرجل من بين إسرائيل الذي لم ي عمل خيراً قطّ، هل نفهم من هذا الكلام أنَّ ترك العمل بالكلية لا يكفر، وإذا كان هذا الكلام صحيحٌ فما هو الفرق بين الإرجاء البدعي، والرجاء السنّي؟

(الألباني): هذه من مصائب العصر الحاضر، الإرجاء قسمان: إرجاء المؤاخذة على ترك العمل إلى الله عز وجل، كما نصَّت عليه الآية الكريمة: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ مَنْ يَشَاءُ} وهذا متفق عليه بين أهل السنة والجماعة، كما كانوا يقولون قديماً.

والإرجاء الآخر الذي هو عقيدة المرجئة، هم الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان شيء، كما لا ينفع عمل صالح مع الشرك شيئاً، فيؤخِّرون العمل عن الإيمان، ولا يجعلونه جزءاً من الإيمان، ولا شك ولا ريب أنَّ الإيمان كما هو مقرر في الكتاب والسنة أولاً، وفي كتب العقائد السلفية ثانياً: أنَّ العمل جزء من الإيمان، لكن هذا الجزء هو جزء كمال، وليس جزء صحيحة، ومن هنا يختلف عقيدة أهل السنة عن الخوارج، فالخوارج هم الذين يجعلون

العمل ركناً من أركان الإيمان، فمن لم ي عمل كفر وارتد عن دينه. أما أهل السنة والجماعة، فهم يعدون العمل ليس ركناً، وإنما جزءاً، ومن أجل ذلك قالوا بأنَّ (الإيمان يزيد وينقص؛ زيادته بالعمل، ونقصانه بترك العمل الصالح)، وارتكاب العمل الطالع، لكن لا أحد منهم يوافق الخوارج على القول بأنَّ العمل هو ركن أساسى في الإيمان "اهـ".

وجوابه من وجوه:

الأول: قوله يعتمد بالعمل في تعريف الإيمان فقط أما على الحقيقة فإن العمل عنده على طريقة أهل البدع من المرجئة "

في حجاب بأن هذا الذي حكاه عن الألباني قول متناقض دون أدلة تأمل، ولا يتصور أن يقول به عاقل يدرى ما يقول ، ولا يعرف أن أحداً من العقلاة قال به فالناس منقسمون في العمل وهل هو من الإيمان أم خارج عنه على قولين :

فأهل السنة يقولون إن العمل من الإيمان ويلتزمون ذلك في كل أقوالهم ، والمرجئة تقول العمل خارج عن الإيمان ويلتزمون ذلك في مذهبهم، أما أن يُتصور أن يقول رجل بدخول العمل عند تعريف الإيمان ثم ينفي بعد ذلك أن يكون العمل من الإيمان فهذا المذهب لا وجود له في الواقع، ولا يتصور أن يقول به عاقل فضلاً عن الألباني وغيره من أهل العلم. ثم أي حقيقة هذه يعرف أن الألباني خالف فيها، والألباني يعرف الإيمان بأنه اعتقاد وقول وعمل، ويشرح ذلك ويفسره ويستدل له بالنصوص، ويخبر أنه يعتقد ذلك مصرحاً بلسانه ومسطراً بقلمه، حتى امتلأ كتابه بذلك وهو يقرر لوازماً دخول العمل في مسمى الإيمان من القول بزيادة الإيمان ونقصانه بالعمل ، وأنه يرى الاستثناء في الإيمان، على طريقة أهل السنة، وينكر على المرجئة ويرد عليهم في قطع الرجل لنفسه بقوله (أنا مؤمن) وهو مقصراً في العمل . ويرى أن خلاف مرجئة الفقهاء لأئمة السلف ليس صورياً بل حقيقةً ويشدد في ذلك .

يقول رحمه الله: "إن الحنفية لو كانوا غير مخالفين للجمahir مخالفة حقيقة في إنكارهم أن العمل من الإيمان لا تتفقوا معهم على أن الإيمان يزيد وينقص ، وأن زиادته بالطاعة ونقصه بالمعصية، مع تظافر أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية على ذلك إلى أن قال :

" ثم كيف يصح أن يكون الخلاف المذكور صورياً وهم يحيزون لأفجر واحد منهم أن يقول : " إيمان كإيمان أبي بكر الصديق ، بل كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل عليهم الصلاة والسلام ، كيف وهم بناء على مذهبهم هذا لا يحيزون لأحدهم - مهما كان فاسقاً فاجراً - أن يقول : أنا مؤمن إن شاء الله تعالى بل يقول : أنا مؤمن حقاً ".^(١) فهل بعد هذا كله يكون الألباني مخالفًا لحقيقة الإيمان عند أهل السنة، وموافقًا لحقيقةه عند المرجحة !!!

الجواب على هذا يكون لكل منصف متجرد، وبه يعرف مدى إنصاف الناقد في نقهته !!
الثاني: متعلق بالمثال الذي ذكره مؤيداً به صحة دعوه، ومداره على قول الألباني بأن العمل جزء كمال في الإيمان وليس جزء صحة، وذكر أن الخوارج يجعلون العمل ركناً من أركان الإيمان ويكررون بترك العمل .

فأقول : إن هذه المسألة التي أوقعت باشميلا في دعوه العريضة أن الألباني مرتجى وهي قول الألباني (إن العمل جزء كمال) ظنا منه أن هذا يتعارض مع القول (بأن العمل من الإيمان) وقد سبق أن ذكرت وقررت أن من قال (بأن العمل جزء كمال في الإيمان) فلا يتعارض مع القول (بأن العمل من الإيمان)

بل غايته أن يجعل العمل من كمال الإيمان وهذا محتمل أن يقصد به الكمال الواجب، أو الكمال المستحب، أو الجمع بينهما، - كما سبق تقريره - لكن لا يفهم من ذلك بوجه من الوجوه أن قائل ذلك ينفي دخول العمل في مسمى الإيمان وإلا فكيف يكون كمال الشيء من غير جنسه .

بل صرحت الألباني في هذا الموطن الذي انتقد فيه باشميلا بأن العمل من الإيمان حيث قال: " كما هو مقرر في الكتاب والسنة أولاً ، وفي كتب العقائد السلفية ثانياً: أن العمل جزء من الإيمان ، لكن هذا الجزء هو جزء كمال وليس جزء صحة "

لكن باشميلا توهם أن من لم يكرر بترك العمل، فهذا يستلزم نفي أن يكون العمل من الإيمان وهذا باطل .

(١)- العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني . ص ٤٣، ٤٢

فإن أهل السنة متفقون على أن ترك سائر الشعب العملية مع اعتقاد المسلم لوجوبها بعد الإتيان بأركان الإسلام لا يستلزم نفي أصل الإيمان، بل يستلزم نفي كماله الواجب ويخالفهم في ذلك الخوارج الذين يكفرون بذلك ، والمرجئة الذين يرون كمال الإيمان مع ذلك .

يقول الحافظ ابن رجب بعد نقله الخلاف بين السلف في التكفير بالمباني الأربعة " فأما بقية حصال الإسلام والإيمان فلا يخرج العبد بتركها من الإسلام عند أهل السنة والجماعة، وإنما خالف في ذلك الخوارج ونحوهم من أهل البدع "^(١)

وأما أركان الإسلام فأهل السنة متفقون على تكبير من ترك الشهادتين وهي شعبة قوله وأما ما عدتها من الأركان العملية وهي (الصلاه ، والزكاه ، والصوم ، والحج) فأهل السنة مختلفون في تكبير من تركها بعد اعتقاد وجوبها .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : " وهذا تنازع العلماء في تكبير من يترك شيئاً من هذه الفرائض الأربع بعد الأمر بوجوبها"^(٢)

فتبيين بهذا أن القول بعدم التكفير بترك الأركان الأربعة هو قول لأهل السنة كما أن التكفير بتركها أو بترك بعضها هي أقوال لأهل السنة.

وهذا مع اتفاق أهل السنة على أن هذه الأركان وما بعدها من الشعب العلمية، وأنها من الإيمان، وبالتالي فلا يمكن أن يشنع على من قال بقول وافق فيه بعض السلف بأنه مرجح إن لم يكفر بترك هذه الأركان، كما لا يمكن في المقابل أن يشنع على من كفر بترك هذه الأركان أو بعضها بأنه من الخوارج.

وبهذا يتبيّن أن تشنيع الناقد على الألباني في قوله بعدم التكfir بترك الأعمال، وأنه مرجح ظلم وبغي. فإنه وإن لم يكفر بتركها فلا ينفي أنها من الإيمان .

ولو قوبل نقد(بأشميل) بمثله وقيل: إن قولك بالتكفير بترك بعض أركان الإسلام بعد الشهادتين موافقة للخوارج لكان هذا من جنس تشنيعه على الألباني بالإرجاء . ولكن الله أمر بالعدل، فنقول إن من كفر بترك الأركان الأربعة أو بعضها، أو لم يكفر بشيء من ذلك

(١)- فتح الباري (٢٦/١)

(٢)- مجموع الفتاوى (٤/٦٠٩)

فله سلف من الأئمة في ذلك، وهو بريء من قول الخوارج والمرجنة . وإنما موافقة الخوارج تكون بالتكفير بترك الواجبات بعد الأركان، وموافقة المرجنة تكون بدعوى كمال الإيمان مع ترك الواجبات.

ومع هذا كله فإن ذبيت عن الإمام الألباني – رحمه الله – فيما رُمي به من عقيدة الإرجاء فإني في الوقت نفسه لا أقره على إطلاق القول : (بأن العمل جزء كمال في الإيمان) كما لا أقر من أطلق القول من ذوي العلم والفضل (بأن العمل شرط صحة في الإيمان). وكما لا أرضى بنسبة الألباني إلى الإرجاء على إطلاقه، لا أرضى بنسبة أصحاب القول الثاني إلى التكفير على إطلاقهم ، ولكن فرق بين تخطئة العالم من أهل السنة والتجرد للحق في هذا المقام، مع حسن الأدب والتوقير والإجلال للعلم، وبين رمية بالبدعة . وإخراجها بخطئه من دائرة أهل السنة .

وأرى في هذه المسألة وغيرها وجوب العدول عن الألفاظ الجملة المحدثة إلى الألفاظ الشرعية والمؤثر عن السلف في ذلك .

فإذا ما سُئل الرجل عن العمل فهو شرط صحة أم شرط كمال ؟
أن يقول لا ألتزم أحد الإطلاقيين ، وإنما أقول العمل من الإيمان كما دلت على ذلك النصوص وورد في كلام السلف .

وأما إطلاق القول بأن العمل شرط صحة أو شرط كمال ، أو جزء صحة ، أو جزء كمال . فإن هذه الإطلاقات محتملة لحق وباطل .

وذلك أن العمل في اصطلاح الشارع وعند أهل السنة يشملسائر الشعب العملية للإيمان، وهذه الشعب ليست على درجة واحدة فمنها ما هو من الواجبات، ومنها ما هو من المستحبات، والواجبات منها ما هو من أركان الإسلام كالمباني الأربع بعد الشهادتين ومنها ما هو من قبيل الواجبات التي هي دون الأركان ، وكذلك المستحبات متفاوتة في الفضل .

فإطلاق القول بأن (العمل شرط صحة) أو (جزء صحة) دخل في عموم العمل هنا المستحبات وكذلك الواجبات التي هي دون الأركان وباتفاق أهل العلم أن هذه الأعمال

ليست شرطاً لصحة الإيمان بل يصح الإيمان بدوتها لكن يكون ناقصاً . وبهذه يتبيّن خطأ هذا الإطلاق بهذا الاعتبار.

و كذلك إطلاق القول بأن العمل شرط كمال أو جزء كمال، دخل في عموم العمل الأركان الأربع بعد الشهادتين، وهذه الأركان هي أصل في الإيمان عند من يقول بالتكفير بتركها من الأئمة .

وبه يظهر خطأ هذا الإطلاق بهذا الاعتبار .

ولهذا فصل سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - في بعض إجاباته عن سؤال عن العمل هل هو شرط صحة أم شرط كمال؟

فقال - رحمه الله - " من الأعمال شرط صحة للإيمان لا يصح الإيمان إلا بها كالصلاحة ، فمن تركها فقد كفر ، ومنها ما هو شرط كمال يصح الإيمان بدوتها ، مع عصيان تاركها وإثمه "(١)

وفي تعقيبات الشيخ علي بن عبد العزيز الشبل على (فتح الباري) لابن حجر ، التي قرأها على الشيخ عبد العزيز فأقرّها .

يقول الشيخ علي بن عبد العزيز الشبل معلقاً على قول ابن حجر (والسلف جعلوها شرطاً في كماله).

"الصواب أن الأعمال عند السلف الصالح : قد تكون شرطاً في صحة الإيمان ، أي أنها من حقيقة الإيمان قد ينتفي بانتفائها كالصلاحة (٢) وقد تكون شرطاً في كماله الواجب فينقص الإيمان بانتفائها كحقيقة الأفعال التي تركها فسق ومعصية وليس كفرا، فهذا التفصيل لابد منه لفهم قول السلف الصالح وعدم خلطه بقول الوعيدية...."(٣)

ولا شك أن هذا التفصيل في الإجابة يرتفع به الإشكال ويزول به اللبس الذي يحصل بإطلاق إحدى الإجابتين السابقتين: من القول بأن العمل شرط صحة ، أو أن العمل شرط كمال، ولكن أولى من هذا كله أن يقال: إن العمل من الإيمان تجنباً للألفاظ المحملة كلفظ (الشرط) ولفظ (الكمال) فإن الشرط قد يطلق ويراد به ما هو خارج الماهية كما هو في

(١)- أقوال ذوي العرفان للدكتور عصام السناني ص ٤٦١ نقلًا عن جريدة الرياض عدد ١٢٥٦ في ٢٣/٧/١٤٢٣

(٢)- على هذا قول بعض السلف فإن منهم من يكرر ترك الصلاة ومنهم من لا يكرر تركها.

(٣)- كتاب المخالفات في فتح الباري ص ٢٨

اصطلاح الأصوليين وقد يطلق على ما هو داخل الماهية كما هو عند غيرهم^(١)، والعمل عند أهل السنة داخل في حقيقة الإيمان .

و كذلك (الكمال). فيطلق على الكمال الواجب ، ويطلق على الكمال المستحب ومن الأعمال ما هو من الكمال الواجب ومنها ما هو من الكمال المستحب .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " لفظ الكمال والتمام : قد يراد به الكمال الواجب والكمال المستحب كما يقول بعض الفقهاء : الغسل ينقسم إلى كامل وجزئي^(٢) والأعمال بالنسبة للإيمان منها ما هو من الكمال الواجب ومنها ما هو من الكمال المستحب .

إذا قيل قولنا العمل من الإيمان هذا في بيان منزلة العمل من الإيمان، لكن ما حكم ترك العمل ؟

قيل كما أن العمل في الإيمان ليس على درجة واحدة فكذلك تركه يتفاوت بحسب درجة مشروعيته، فترك المستحبات نقص في الكمال المستحب ، وترك الواجبات نقص في الكمال الواجب ، وهو متفاوت فإن كان للمباني الأربع فالسلف مختلفون في التكبير بتركها وأصح الأقوال التكبير بترك الصلاة^(٣).

وإن كان الترك للواجبات بعد أركان الإسلام فهو ينقص من الكمال الواجب ولا يذهب بأصل الإيمان باتفاق السلف .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية " الشارع لا ينفي الإيمان عن العبد بترك مستحب لكن ترك واجب ، بحيث ترك ما يجب من كماله وتمامه ؛ لا بإنتفاء ما يستحب في ذلك "^(٤)

قال باشميلا: " قلت : ومخالفة الألباني لما سبق نقله موثقاً بصوته لإجماع أهل السنة المقتدى بهم ، والذين سبق نقل كلام بعضهم في هذه المسألة الخطيرة في الاعتقاد ، ودعوته إلى هذه

(١)- انظر كشاف اصطلاحات الفنون للتهاومي ٤٩٢/٢

(٢)- مجموع الفتاوى (٦٤٧/٧).

(٣)- هذا هو المترجح عندي وقد ذكرت الأدلة على ذلك في كتاب (موقف أهل السنة من أهل الأهواء

والبدع) / ١٧٣ - ١٧٥ وكتاب (التكبير وضوابطه) (ص ٢٣٨ - ٢٤٧)

(٤)- مجموع الفتاوى (٦٤٧/٧)

المخالفه وخصامه فيها، أقول: مخالفة الألباني هذه هي مخالفة في مسألة لا تتحمل الإجتهاد والأخذ والرد، وقد بدأ ع أهل السنة من خالفهم فيها، واشتبه نكيرهم عليه، واعتبروه ضالاً مضلاً.

قلت: "تقدمن قول الألباني في تعريف الإيمان، والقول بزيادته ونقصانه، الاستثناء فيه هو قول أهل السنة، فلم يخالف في ذلك أصلًا حتى يقال إن مخالفته لا تتحمل الإجتهاد . وأما قوله (بأن العمل جزء كمال) فقد تقدم أن له وجهًا صحيحاً وإن كان العدول عن هذا الإطلاق هو الأولى والأخرى خروجاً عن الشبهة، ومع هذا فإنه لو عد خطأً فهو مما لا يصل - عند أهل الإنفاق - إلى الحد الذي يقال فيه إنه خطأ لا يتحمل الإجتهاد بل هو مما يتحمله الإجتهاد ، وهذا مع التنزل في عده خطأ، وإلا فمقتضى الإنفاق أن يقال هو لفظ محمل يحسن العدول عنه إلى ما هو أوضح منه في الدلالة على المقصود ، وعلى كل تقدير فكل ما يرد على هذا الإجمال من كلام الألباني فإنه يرد على أصحاب القول الثاني القائلين بأن (العمل شرط صحة للإيمان) فإذا كان قول الألباني خطأ لا يتحمل الإجتهاد فكذلك القول الآخر، لأنه قد تقدم أنه في كلا القولين إجمال يتحمل الخطأ من وجه الصواب من وجه آخر .

قال باشيل : " وأنقل الآن تصريحاً فاصحاً آخر للمرجعية من تقريرات أستاذهم الألباني، عفوا الله عنه، والذي يتداوله أتباعه حتى اليوم على موقعهم في شبكة المعلومات الدولية، وفي الأشرطة السمعية في تسجيلاتهم التي يبثون عبرها عقيدة الألباني يقلدون الألباني فيه وبتعصب ذميم، يقرر الألباني في تصريحه هذا نجاة من لم ي عمل بمقتضى التوحيد بزعمه أن السلف بل باهتم السلف بأنهم فرقوا بين الإيمان والعمل، وبزعمه أيضاً أن القول بأن الإيمان يستلزم العمل أي أن الإيمان لا بد فيه من العمل، أقول: يصرح الألباني في ذلك صراحة أن هذا القول السلفي الأثري هو مجرد دعوى لا أصل لها، وهذا نص تصريح الألباني الخطير في ذلك والذي يخالف فيه صراحة عقيدة أهل السنة في هذه المسألة الخطيرة :

((هل صحيح: من مات على التوحيد وإن لم ي عمل بمقتضاه وأول مقتضى التوحيد إقامة الصلاة هل يكفر ويخلد مع الحالد الكافر في نار جهنم أم لا؟،

[الألباني] السلف فرقوا بين الإيمان وبين العمل، فجعلوا العمل شرط كمال في الإيمان ولم يجعلوه شرط صحة خلافاً للخوارج))

وجوابه : "أنه قد أطال الدعوى فيما ادعى من إيراد النص الفاضح لمن ساهم المرجحة ودعواه تقرير الألباني وتصرحه بخلافه من لم يعمل بمقتضى التوحيد، ودعواه أن الألباني قد اتهم السلف بالتفريق بين الإيمان والعمل، ثم لم يورد بينة ما ادعاه من كلام الألباني، وغاية ما أورده ما تقدم من قول الألباني بأن العمل شرط كمال في الإيمان، وقد تقدمت الإجابة على ذلك فأين النص الفاضح لمن ساهم بالمرجحة؟ وهل تلاميذ الألباني هم مرجحة على الحقيقة؟! عيادة بالله من الظلم! وأما دعواه اتهام الألباني للسلف بالتفريق بين الإيمان والعمل فهذا من الجرأة في إطلاق الأحكام وتحميل الكلام ما لا يحتمل، والذي ورد في كلام الألباني قوله السلف فرقوا بين الإيمان وبين العمل ، وهذه ليست تهمة لأن التهمة هي رمي الرجل غيره بما يدّم به كأن يقال فلان اتهم فلاناً بالكذب أو بالظلم، وأما ما يحكيه الرجل عن غيره من نسبة قول في العلم له، فليس هذا باتهام وإنما هو حكاية قول، فإذاً أن يكون مصيباً وإما أن يكون مخطئاً، وللناظر في قوله أن يقول فلان أصاب فيما حكى عن فلان أو أحاطاً ، وأما أن يقال اتهمه فليس متصوراً في هذا المقام، وبهذا يتبيّن مدى ضبط الناقد وتحريره للألفاظ . ثم هنا ينظر في قول الألباني إن السلف فرقوا بين الإيمان والعمل فهل هو مصيب في ذلك أم مخطئ وفي الحقيقة إن قوله هذا له وجه صحيح إذا ما أريد بالإيمان الأصل والعمل ما يكون بعده من العمل، وقد صرّح بهذا شيخ الإسلام ابن تيمية قال رحمه الله : "ثم هو في الكتاب {أي الإيمان} . يعني أصلٌ وفرع واحب فالأصل الذي في القلب ، وراء العمل فلذلك يفرق بينهما بقوله (آمنوا وعملوا الصالحات) والذي يجمعهما في قوله (إنما المؤمنون) سورة النور ٦٢ ، إلى أن قال (وأصله القلب وكماله العمل الظاهر ، بخلاف الإسلام فإن أصله الظاهر وكماله القلب)^(١)

فهذا تصريح من شيخ الإسلام بأن القرآن فرق بين الإيمان والعمل، ثم استدل له بقوله

(آمنوا وعملوا الصالحات) فهل يقال في شيخ الإسلام : إنه قد اتهم القرآن بالتفريق بين الإيمان والعمل ، وإذا تحرراً متجرأ على شيخ الإسلام بهذه التهمة كما تحرر الناقد على الألباني ، فماذا يقال في نص الآية التي ورد فيها ذكر الإيمان ثم عطف عليه العمل^(١) .

وبناء على هذا الأصل تفرع قول أهل السنة في مسألة الاستثناء فكان السلف يرون الاستثناء من أجل العمل، ولا يرون الاستثناء باعتبار أصل الإيمان، قال الإمام أحمد "أذهب إلى حديث ابن مسعود في الاستثناء في الإيمان، لأن الإيمان قول وعمل، والعمل الفعل، فقد جئنا بالقول ونخشى أن تكون قد فرطنا في العمل، فيعجبني أن نستثنى في الإيمان بقول أنا مؤمن إن شاء الله "^(٢)

وقال الإمام الأجري "هذا طريق الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان عندهم إن الاستثناء في الأعمال لا يكون في القول والتصديق بالقلب، وإنما الاستثناء في الأعمال الموجبة لحقيقة الإيمان والناس على الظاهر مؤمنون به يتوارثون وبه يتناكرون"^(٣) .

فيلاحظ كيف فرق السلف بين أصل الإيمان الذي هو مقتضى الاعتقاد والقول، وبين العمل الذي به تثبت حقيقة الإيمان ، وكل هذا مما يدل على تفريق السلف بين الإيمان والعمل بهذا الاعتبار ، وإذا أطلق الألباني هذا الإطلاق فينبغي أن يحمل على أحسن الحامل؛ لأنه على طريق السلف ، خاصة وأنه يصرح بأن العمل من الإيمان فانتفت عنه شبهة الإرجاء التي مدارها على التفريق بين العمل والإيمان بدعوى أن العمل شيء خارج عن ماهية الإيمان .

وأمر آخر أن الألباني فسر كلامه بقوله فجعلوا العمل شرط كمال في الإيمان وبين أن مراده بالإيمان هو الأصل، والعمل هو الكمال، وهذا مستقيم مع كلام بعض السلف في التفريق بين الأصل الذي هو حقيقة القول والاعتقاد،

(١)- العطف هنا لا يدل على خروج العمل عن ماهية الإيمان – كما ادعت المرجحة- وإنما هو من عطف الجزء على الكل ، وانظر تحريراً مهماً في المسألة في شرح الطحاوية لابن أبي العز ص ٣٨٩

(٢)- رواه الحلال في السنة (٦٠٠/٣)

(٣)- الشريعة للأجري (ص ١٣٦)

وبين كمال الإيمان الذي هو حقيقة العمل^(١) وهذا ظاهر في كلام الآجري السابق وهو صريح كلام شيخ الإسلام وأصله القلب وكماله العمل الظاهر.

وأما ما ادعاه الناقد من أن الألباني قد صرّح بنجاة من لم يعمل بمقتضى التوحيد ففي هذا تزيّد على ما جاء في كلام الألباني، فلم يرد في كلامه التصرّح بنجاة من لم ي عمل بمقتضى التوحيد وإنما وردت جملة (لم ي عمل بمقتضى التوحيد) في كلام السائل وكلام الألباني فيه التصرّح بالتفريق بين الإيمان والعمل، ومفهومه نجاة من لم ي عمل بجواره، مع وجود التوحيد، كما صرّح به في مواطن أخرى من كلامه وينبغي التنبه هنا لمسألتين : **المسألة الأولى** : إطلاق القول بنجاة من لم ي عمل بمقتضى التوحيد فيه إجمال فإن أريد به عدم تحقيق أصل التوحيد كمن يقول (لا إله إلا الله) ولا ي عمل بمقتضاهما، ولا يتحقق شروطها ويقع في الشرك الأكبر، فهذا متفق بين أهل السنة على عدم نجاته، لأنه من أهل الشرك الأكبر الذين حرم الله عز وجل عليهم دخول الجنة ، يقول تعالى (إن من يشرك بالله فقد حرم الله عليه دخول الجنة). فينبغي الحذر من الإيهام بنسبة هذا القول لأحد من أهل السنة لا الألباني ولا غيره.

وأما إذا أريد بعدم العمل بمقتضى التوحيد عدم تحقيقه على الوجه الكامل، الذي يتضيّن تخلصه وتصفيته من شوائب الشرك والبدع والمعاصي ، فلا شك أن هذا عزيز في الناس قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن : " وتحقيق التوحيد عزيز في الأمة لا يوجد إلا في أهل الإيمان الخالص، الذين أخلصهم الله واصطفاهم من خلقه " .^(٢)

فمن قصر في هذه المرتبة وأتي بأصل التوحيد مع اقتراف الذنوب والخطايا فهذا متفق بين أهل السنة على أنه معرض للوعيد بما اقترف من الذنوب والخطايا، فإن شاء الله عزبه وإن شاء عفا عنه، فإن عفا عنه دخل الجنة ابتداءً كما في حديث (صاحب البطاقة) وإن عزبه على ذنبه وأدخله النار فإنه يخرجه من النار ويدخله الجنة ، وهذا متفق عليه بين أهل السنة

(١)- وهذا على قول من لا يرى التكفير بترك المباني الأربعية بعد الشهادتين وأما على قول من يكرر بتركها فنكون الأركان عنده من أصل الإيمان ، وكذلك من لا يكرر إلا بترك الصلاة فهي عنده من الأصل وهذا هو الأرجح من أقوال السلف والله أعلم .

(٢)- انظر فتح الجيد مع الحاشية ص ٧٥

فإن أراد الناقد فيما نسبه للألباني من القول (بنجاة من لم يعمل بمقتضى التوحيد) هذا المعنى فلا عيب على الألباني في هذا إذ كل أهل السنة يقولون به.

وأما المسألة الثانية وهو القول بنجاة من لم ي العمل بخير قط مع تحقيق أصل التوحيد على ما جاء في حديث الشفاعة وفيه : " فيقول الله عز وجل : (شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط) الحديث ^(١) .

فإن العلماء اختلفوا في تفسير (لم ي عملوا بخير قط) فمنهم من حمل ذلك على أنهم لم يعملوا بخير قط على وجه الكمال ومن قال بهذا ابن خزيمة قال : " فمعنى هذه اللفظة على هذا الأصل لم ي عملوا خيراً قط على التمام والكمال لا على ما أوجب وأمر به ^(٢) وهذا يقول به كل من يرى أنه لا بد للMuslim أن يأتي بشيء من العمل، مع اعتقاد القلب وقول اللسان كالصلة أو ما بعدها من أركان الإسلام .

ومن أهل العلم من حمل لفظة الحديث على معنى أن هؤلاء المخرجين من النار لم ي عملوا خيراً قط من عمل الجوارح، مع أنهم على أصل التوحيد .

يقول الإمام ابن عبد البر : " فيه دليل على أن من لم يصل من المسلمين في مشيئة الله إذا كان موحداً مؤمناً بما جاء به محمد مصدقاً مقرأ وإن لم ي عمل وهذا يرد قول المعتزلة والخوارج بأسرها " ^(٣) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : " من اعتقد أن الإنسان لا ينتفع إلا بعمله فقد خرق الإجماع وذلك باطل من وجوه كثيرة " ثم ذكر من هذه الوجوه قوله : " خامسها أن الله تعالى يخرج من النار من لم ي عمل خيراً قط بمحض رحمته ، وهذا انتفاع بغير عملهم " ^(٤) .

وفي نقلٍ فريدي عن شيخ الإسلام في هذه المسألة نقله عنه تلميذه الإمام أبو بكر ابن الحب الصامت - وهو من خواص تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية - في كتابه (إثبات أحاديث الصفات) - وهو مخطوط - قال : (حديث : " شفعت الملائكة ، وشفع النبيون ،

(١)- آخرجه مسلم في صحيحه برقم ١٨٣

(٢)- التوحيد لابن حزم (٢/٧٣٢)

(٣)- التمهيد (٢٣/٢٩٠)

(٤)- التخويف من النار ص ٢٥٩ .

ولم يبق إلا أرحم الراхمين، فيقبض قبضةً من النار ليخرج منها قوماً لم يعملا خيراً -قط- قد عادوا حمماً^(١) متفق عليه.

قال شيخنا [يعني :ابن تيمية]: "ليس في الحديث نفي إيمانهم ، وإنما فيه نفي عملهم الخير .

وفي الحديث الآخر : "يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان " [متفق عليه].

وقد يحصل في قلب العبد مثقال ذرة من إيمان - وإن كان لم يعمل خيراً.

ونفي العمل - أيضاً - لا يقتضي نفي القول ، بل يقال-فيمن شهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله، ومات ولم يعمل بجواره - قط-: إنه لم يعمل خيراً ، فإن العمل قد لا يدخل فيه القول ، لقوله : (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه).

وإذا لم يدخل في النفي إيمان القلب واللسان لم يكن في ذلك ما يناقض القرآن^(٢).

وقال الإمام ابن رجب-رحمه الله-: "والمراد بقوله لم يعملا خيراً قط من أعمال الجوارح وإن كان أصل التوحيد معهم، وهذا جاء في الحديث الذي يأمر أهله أن يحرقوه بعد موته بالنار (إنه لم يعمل خيراً قط- غير التوحيد- ... إلى أن قال

وهذا يدل على أن الذين يخرجهم الله برحمته من غير شفاعة مخلوق هم أهل التوحيد
الذين لم يعملا خيراً قط بجوارهم والله أعلم^(٣)

وقال ابن الوزير : " وقد دل حديث الشفاعة أن الخارجين من النار بالشفاعة ثلاث طوائف، وأن الله يخرج بعدهم من النار برحمته لا بالشفاعة طائفة رابعة لم يعملا خيراً قط، ولا في قلوبهم خيرٌ قط، من قال : لا إله الله ، يسميهم أهل الجنة عتقاء الله من النار"^(٤)

وقال الشيخ العالمة عبد الرحمن بن حسن في فتح المجيد نقلًا عن القرطبي في التذكرة (لم يعملا خيراً قط) يريد بذلك إلا التوحيد المجرد من الأعمال^(٥)

(١)- نقلًا عن كتاب (ترك العمل الظاهر ، وأثره في الإيمان) للدكتور /أحمد الزهراني

(٢)- جامع المسائل (٢٠٣/٥)

(٣)- العواصم والقواسم لابن الوزير ص(١٠٢)

(٤)- فتح المجيد ص(٤٥).

وبهذا القول يقول الإمام الألباني –رحمه الله– وكل من يرى عدم التكفير بترك الصلاة وهو قول مشهور عند السلف كما تقدم .

و الخلاف في تفسير لفظة الحديث خلاف بين أهل العلم من أهل السنة القائلين بدخول العمل في مسمى الإيمان، البرئين من الإرجاء، وإن كانوا مختلفين في التكfir بترك الصلاة من عدمه، مع اتفاقهم أنها من أعظم شعب الإيمان العملية.

ولأهل العلم من بعدهم الترجيح بين هذين القولين بحسب النظر في الأدلة إلا أنه لا يجوز أن يطعن في أحد من أهل العلم القائلين بأحد هذين القولين، ولا أن ينسب إلى بدعة الخوارج أو بدعة المرجحة .

والألباني يسعه في هذا المقام ما وسع من قبله من أهل العلم في عدم التكfir بترك الصلاة وكذا تفسير الحديث بما تقدم عن أهل العلم من أن مفهومه عدم العمل بشيء من أعمال الجوارح. فمن شنع عليه في هذا فهذا يستلزم التشنيع على من قبله من الأئمة وإلا وقع في التناقض بتشنيعه على إمام من أئمة أهل السنة والإمساك عن آخر مع اتفاقهما في القول وهنا يظهر اتباع الهوى وأن ذلك وراءه ما وراءه من خبايا النفوس ومقاصدها التي لا يطلع عليها إلا من يعلم السر وأخفى وإن أظهر ذلك في مظهر النصيحة وأليس لباس نصرة السنة .

قال باشميل : "وواقع الأمر أن الألباني في عقيدته هو نفسه ليس على عقيدة السلف في ذلك بل على طريقة الجهمية وفروعهم في مسائل الإيمان .

قلت: وهذه الدعوى العريضة مما لا يتكلف في الإجاجة عنها وإنما أحيل على ما تقدم ذكره في (الرد المجمل) على صاحب الشريط في بيان براءة الألباني من الإرجاء.

- خاصة فيما ورد عن العلماء الكبار الذين أطبقوا على الثناء على الألباني في عقيدته وعلمه وبرؤوه على وجه الخصوص من بدعة الإرجاء –

فإذا كان صاحب الشريط صادق النية في طلب الحق، متبع لأهل العلم فليرجع عن قوله إلى أقوالهم، وليس له ما وسعهم من نصرة السنة ، والذب عنها فإنهم أعرف بالسنة، وبالألبان منه ، كما أنهم أغير على نصرة السنة وأقوم بالرد على المخالفين فيها منه أيضاً،

فإما أن يرجع إلى قوتهم، وإما أن يتهمهم بجهل في السنة، أو بحال الألباني، أو بنقص في الغيرة على الدين .

فنسأل الله له الهدى إلى الحق ولزوم طريق أهل العلم .

قال باشليل : " وأنقل مقطعاً آخر من إجابات الألباني في نفس المجلس، والذي زعم فيه على طريقة غلاة المرجئة أن الكفر لا يكون إلا بقصد الكفر، وقرر فيه تقريراً خطيراً آخر متھکماً فيه بالذين ينصون على أن الإيمان لابد فيه من العمل، والذي هو في حقيقته كما سبق نقله إجماع أئمة السلف المقتدى بهم على ذلك، قال الألباني في ذلك: ((يعني أنه ليس كل من وقع في الكفر وقع الكفر عليه، لأننا نعلم أن المؤاخذة [هو] ك بالإيمان، فمن آمن هكذا دون قصد لا يحكم بإيمانه، ومن كفر دون قصد للكفر فلا يحكم بكافرها، إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ مانوى))، وهناك أحاديث كثيرة وكثيرة جداً ومنها ما لها صلة بما نقلة آنفاً عنهم من الغلو من قولهم أن من فعل فعل الكفار فهو كافر سبحان الله ما هو الدليل؟ يعودوا إلى الدعوى التي لا أصل لها وهي أن الإيمان يستلزم العمل، نحن نقول الإيمان الكامل يستلزم العمل، ولكن الإيمان ليس شرطاً في كل إيمان ولو كان ذرة تنحية من الخلود يوم القيمة من النار).

وجوابه من عدة وجوه :

أولاً: قوله (زعم على طريقة غلاة المرجئة أن الكفر لا يكون إلا بقصد الكفر) هذا فيه تلبيس فإن قصد الكفر لفظ محمل، فإن أريد به قصد حقيقة الكفر، وأن الكافر لا يكفر بعمل حتى يقصد به تحقيق الكفر، فإن هذا القول باطل وكلام الألباني لا يتحمله بل يتحمل المعنى الثاني وهو أن المقصود بقصد الكفر هو أن يقصد العمل فتكون له إرادة ونية في فعله، فيخرج من ذلك من فعل فعلاً، أو قال قوله مكفراً من غير قصد للفعل، كالناسي الذي قال كلمة الكفر ولم يقصدتها، وكم من أغلق عليه عقله وقال كلمة الكفر وهو لم يقصدتها كما ورد في الحديث في خبر من فقد راحلته، فلما وجدها أخطاً وقال: (اللهم أنت عبدي وأنا ربك)^(١)

(١)- أحربه البخاري برقم (٦٣٠٨)، مسلم برقم (٤٩٢٧).

فهذا قال كلمة الكفر ولكنها لم يقصدها فلم يؤخذ بمقتضها، لعدم القصد، وهذه مسألة مشهورة قررها العلماء في باب التكفير وذكروا أن من شروط تكثير المعين أن يقع القول أو الفعل المكفر من المعين على وجه القصد والاختيار .

قال الشيخ العلامة محمد بن صالح بن عثيمين – رحمه الله – في سياق ذكره موانع التكفير (ومن الموانع أن يقع ما يوجب الكفر أو الفسق بغير إرادة منه) ولذلك صور منها : أن يكره على ذلك فيفعله لداعي الإكراه لا اطمئنان به فلا يكفر .

ومنها أن يغلق عليه فكره فلا يدرى ما يقول، لشدة فرح، أو حزن، أو خوف، أو نحو ذلك^(١)

وعدم المؤاخذة بالأقوال والأفعال مع عدم القصد، والمؤاخذة بها مع القصد، من القواعد الكبيرة المقررة في الشريعة في كل الأحكام، وقد نص على ذلك الإمام ابن القيم و قوله تعالى : "إِنَّمَا الظَّنُونُ عَنْ أَفْعَالِ النَّاسِ إِنَّمَا يُؤْخَذُ عَنِ الْأَوْقَالِ وَالْأَفْعَالِ مَنْ يَرَى أَنَّهُ مُنْهَى عَنِ الْأَوْقَالِ وَالْأَفْعَالِ" فـ"إِنَّمَا الظَّنُونُ عَنْ أَفْعَالِ النَّاسِ" يعني أن المؤاخذة لا تطال الأفعال والآقوال التي تصدر عن الناس بغير قصد وهي من مقتضيات عدل الله ورحمته وحكمته"

إلى أن قال بعد أن ذكر جملة من الأفعال والأقوال التي تصدر عن الناس بغير قصد كالخواطر، والغلط، والنسيان، والشهو، وسبق اللسان، والإكراه ، وعدم العلم، وغيرها ... (فهذه عشرة أشياء لا يؤخذ الله بها عباده بالتكلم في حال منها، لعدم قصده وعقد قلبه الذي يؤخذ به)^(٢)

فتعبير الألباني في قوله (ومن كفر دون قصده للكفر فلا يحکم بكفره) محمول على ما ذكره الشيخ ابن عثيمين في موانع التكفير . وعلى ما ذكره الإمام ابن القيم في (قاعدة الشريعة) التي ذكر أنها مقتضيات عدل الله ورحمته وحكمته، وما يدل على أن الإمام الألباني أراد هذا المعنى ولم يرد المعنى الأول الباطل أنه: قال(ليس كل من وقع في الكفر وقع عليه) فقوله وقع في الكفر دليل على أنه يرى الفعل أو القول المكفر كفر، وإن لم يقصد الفاعل، وهذا مما ينافي أنه أراد المعنى الأول وهو أن قول الكفر لا يكون كفراً ولا يسمى

(١)- القواعد المثلثي ص ٨٩

(٢)- أعلام الموقعين (٣/٥٠٦-١٠٥)

كفراً حتى يقصده الفاعل وإنما أراد المعنى الثاني وهو أن الإنسان لا يؤخذ بالحكم بمقتضاه حتى يقصد الفعل ولذا استدل بحديث (إنما الأعمال بالنيات).

ثانياً: قوله (وقرر فيه تقريراً خطيراً آخرًا متهكمًا فيه بالذين ينصون على أن الإيمان لابد فيه من العمل)

قلت : سبحان الله! أين هذا التقرير الخطير؟ وما هو هذا التهكم المزعوم؟ وهاهو ذا نص الألباني الموصوف بهذا الوصف قال -رحمه الله - : " قولهم إن من فعل الكفر فهو كافر سبحان الله ما هو الدليل ! يعود إلى الدعوى التي لا أصل لها وهي أن الإيمان يستلزم العمل نحن نقول الإيمان الكامل يستلزم العمل ولكن الإيمان ليس شرطاً في كل إيمان) .

فأين التهكم في كلام الألباني ؟ وإنما فيه تعجب في قوله : (سبحان الله ما هو الدليل) إلا أن يكون الناقد لا يفرق بين التعجب والتهكم، فهذا شيء آخر، وإن عذر الناقد في التباس التعجب بالتهكم عليه

فما أدرى هل يتسع العذر له في دعواه أن الألباني تهكم بالذين ينصون على أن الإيمان لابد فيه من العمل ، فهل ورد في كلام الألباني ذكر لإنكار دخول العمل في الإيمان حتى يتهمكم بقائله .

ثم كيف يتهمكم الألباني .من يقول هذا القول وهو يقول به فهل يعقل للألباني أن يتهمكم بنفسه!!!!

وغاية ما في كلام الألباني أنه ينكر على من يقول إن الإيمان يستلزم العمل على سبيل العموم، ثم يبين أن هذه القاعدة ليست على إطلاقها وإنما الصواب أن يقال(الإيمان الكامل يستلزم العمل ولكن الإيمان)ليس شرطاً في كل إيمان وهو يقصد بذلك أن الإيمان الضعيف الذي يكون في القلب، قد يضعف معه العمل، فالإيمان قائم بالقلب ولكنه ضعيف لا يستلزم العمل وهذا على قول من يقول إن تارك الصلاة وما بعدها لم يكفر بذلك لوجود أصل الإيمان في قلبه .

فقول الألباني مستقيم على هذا القول، وإن كان بعض العلماء يعده مرجحاً . على أن الألباني لم يصرح بترك الصلاة ولا غيرها فيمكن أن يحمل كلامه على ما بعدها من الأعمال، وهو أن الإيمان قد يضعف في القلب فيضعف معه العمل فلا يبقى من العمل إلا

أركان الإسلام، ولا يعمل بما بعدها لضعف إيمانه وهذا باتفاق أهل السنة أنه لا يكفر مع اتفاقهم على ضعف إيمان من هذا حاله ظاهراً وباطناً.

وأما قوله إن الإيمان الكامل يستلزم العمل فهذا ظاهر ولا يخالف فيه أحد من أهل السنة، أنه متى ما كمل إيمان القلب استلزم كمال إيمان الجوارح ، وإنما يخالف فيه المرجئة الذين يدعون أن الإيمان يكمل في القلب ولا يكون معه عمل في الظاهر ولهذا زعموا أن الإيمان لا يضر معه ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة .

وقد قرر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- أن الإيمان الباطن يستلزم العمل بحسبه فإذا قوي الإيمان في القلب قوي العمل، وإذا ضعف في القلب ضعف العمل ، وهذا غاية في التحقيق وفيه فصل الترابع بين من يقول أن الإيمان يستلزم العمل أو من يقول لا يستلزم، فإن هذا إطلاق يحتاج إلى تفصيل على ما قرر شيخ الإسلام -رحمه الله- وهذا هو ذا نص كلامه حيث يقول: (فتبين أن الأعمال الظاهرة الصالحة لا تكون ثمرة للإيمان الباطن ومعلولة له، إلا إذا كان موجباً لها ومقتضياً لها وحيثند فالمحاجب لازم لوجهه ، والمعلول لازم لعلته ، وإذا نقصت الأعمال الظاهرة كان ذلك لنقص ما في القلب من الإيمان، فلا يتصور مع كمال الإيمان الواجب الذي في القلب أن ت عدم الأعمال الواجبة الظاهرة ، بل يلزم من وجود هذا كاملاً، وجود هذا كاملاً ، كما يلزم من نقص هذا نقص هذا، وتقدير إيمان تام في القلب بلا ظاهر من قول وعمل كتقدير موجب تام بلا موجبه، وعلة تامة بلا معلوها)^(١).

قال باشيل : " فعلى زعم الألباني أن السلف فرقوا بين الإيمان والعمل فإن الألباني يفرق بين الإيمان والصلاحة وهذا باطل من القول وهو عين قول المرجئة الضلال فقد سمي الله عز وجل الصلاة إيماناً قال تعالى : (وما كان الله ليضيع لإيمانكم)

قلت : تقدم الرد عليه في دعوى التفريق بين الإيمان والعمل، وأما قوله " فإن الألباني يكون بذلك يفرق بين الإيمان والصلاحة وهذا باطل من القول وهو عين قول المرجئة الضلال "

فأشكفي هنا بنقل كلام الشيخ الألباني -رحمه الله- في تعليقه على كلام(سفر الحوالي) عندما ادعى ما ادعاه باشيل هنا

(١)- شرح حديث جبريل (ص ٤٩٢)

حيث قال - رحمه الله - : " اتق الله فهم {أي المرجحة} يقولون الصلاة ليست من الإيمان ونحن نقول بخلافه " وما أشبه الليلة بالبارحة فإن هذا القول كقول من قال لابن المبارك - رحمه الله - ترى الإرجاء ؟ فقال أنا أقول الإيمان قول وعمل فكيف أكون مرجحاً^(١) وما أعجب فعل باشتميل في اهام الألباني بصريح قول المرجحة - الذي يعلم أن الألباني بريء منه - وذلك عن طريق هذه اللوازم المركبة:(الألباني يفرق بين الإيمان والعمل). فيكون بهذا (يفرق بين الإيمان والصلاحة) والنتيجة(أن الألباني يقول بقول المرجحة) وهو(أن الصلاة ليست من الإيمان) ثم يحتاج على الألباني بأية من كتاب الله في تسمية الصلاة إيماناً و هل الألباني يخالف في هذا ؟ وأين الإنصاف ؟!

ولو لم يكن في كلام الألباني التصریح بأن العمل من الإيمان والصلاحة من الإيمان، لما ساغ له إلزامه بهذه اللوازم، التي هي ليست لازمه لقوله، ولو كانت لازمه فإن العلماء المنصفين يقررون(أن لازم المذهب ليس بمذهب) فكيف وقد جاء في كلام المتكلم ما يبطل هذا اللازم ويکذبه ؟!

قال باشتميل : أما عن فرية الألباني الأخرى التي وردت في كلامه والتي زعم فيها أن الكفر لا يكون إلا بقصد الكفر حيث قال ما نصه: ومن كفر دون قصد للكفر فلا يحكم بکفره. أقول: فهذه الفرية من افترآت الجهمية على الدين، فهم الذين يزعمون أن العبد مهما ارتكب من المكرفات القولية والعملية فإنه باقٍ على إيمان صحيح، طالما أنه معتقد بالإيمان بقلبه ولم يقصد الكفر، وأن مجرد نطقه بالكفر الأكبر أو فعله لما يوقعه في الكفر الأكبر قاصداً القول أو الفعل بدون قصد بقلبه لذلك الكفر يقيمه مؤمناً عاصياً فقط ولا يحكم بکفره ، وهذا عين ما كان يقرر الألباني، الأمر الذي فيه فتح لباب الردة والعياذ بالله، ولنقض الدين من أصله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وتقرير الألباني هذا أن الكفر لا يكون إلا بقصد الكفر هو من تحهم الألباني".

قلت : تقدم بيان المقصود الصحيح من قول الألباني (من كفر دون قصد للكفر فلا يحكم بکفره)

(١)-الدرر المتلاعة /إعداد علي حسن عبد الحميد ص ٢٥ وأثر ابن المبارك/ السنة للحلال (٣/٥٦)

وأن هذا مبناه على أصل أهل السنة في التفريق بين الكفر المطلق، وتزيل الكفر على المعين وأن أهل السنة لا يكفرون المعين من المسلمين إذا وقع في شيء من المكريات إلا بعد إقامة الحجة عليه، ويرون أنه لا يتزل الكفر على المعين إلا بعد إستيفاء الشروط لتكفيره، وانتفاء الموضع في حقه، ومن هذه الموضع أن يكون قاصداً مختاراً للفعل، كما تقدم بيانه وتوضيحه من كلام العلماء.

ومسألة التفريق بين التكبير المطلق والتکفير المعين مسألة مشهورة عند أهل السنة، وقد قررها العلماء وأطلوا النفس في بيانها وتوضيحها، وهاهي ذي أقوالهم في ذلك يقول ابن العربي : ((فالجاهل والمخطئ من هذه الأمة لو عمل من الكفر والشرك ما يكون صاحبه مشركاً أو كافراً فإنه يعذر بالجهل والخطأ ، حتى يتبين له الحجة التي يكفر تاركها بياناً واضحاً ما يتبين على مثله ، وينكر ما هو معلوم بالضرورة من دين الإسلام مما أجمعوا عليه أجماعاً قطعياً يعرفه كلُّ من المسلمين من غير نظر وتأمل)) .^(١)

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية " إن التكبير المطلق مثل الوعيد المطلق ، لا يستلزم تكبير الشخص المعين حتى تقوم الحجة التي يكفر تاركها "^(٢)

ويقول المشايخ عبد الله وإبراهيم ابنا الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن والشيخ سليمان بن سحمان:

(ومسألة تکفير المعين مسألة معروفة إذا قال قوله لا يكون القول بها كفرا ، فيقال من قال بهذا القول فهو كافر ولكن الشخص المعين إذا قال ذلك لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها)^(٣)

ويقول الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين " وبهذا يعلم أن المقالة أو الفعلة قد تكون كفراً أو فسقاً، ولا يلزم من ذلك أن يكون القائم بها كافراً أو فاسقاً، إما لانتفاء شروط التكبير أو التفسيق، أو وجود مانع شرعي يمنع منه" .^(٤)

(١) محسن التأويل للقاسمي ١٣٠٧/٥ - ١٣٠٨

(٢) كتاب الاستقامة (١/٦٤)

(٣) الدرر السننية (٨/٤٢)

(٤) - القواعد المثلثى (ص ٩٢)

وكلام العلماء في قولهم بأن تكفي المطلقاً لا يستلزم تكفي المعيين هو موافق تماماً لقول الألباني(ليس كل من وقع في الكفر وقع الكفر عليه) والذي هو مفسر لقوله(من كفر دون قصد الكفر فلا يحكم بكافر) كما تقدم تقريره وبهذا يتبيّن مدى صدق قول باشميـل فهذه الفريـة من افتراـءات الجـهمـية عـلـى الـدـيـن فـهـم الـدـيـن يـزـعـمـون أـنـ العـبـدـ مـهـمـاـ اـرـتـكـبـ مـنـ الـمـكـفـرـاتـ الـقـوـلـيـةـ وـالـعـمـلـيـةـ إـنـاـهـ بـاـقـ عـلـىـ إـيمـانـهـ الصـحـيـحـ،ـ وـهـذـهـ الدـعـوـيـ الـتـيـ اـدـعـاـهـاـ باـشـميـلـ رـاجـعـةـ إـمـاـ لـخـفـاءـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ عـلـىـ،ـ أـوـ أـنـ الـذـيـ حـمـلـهـ عـلـىـ هـذـاـ الدـعـوـيـ فـرـطـ نـقـدـهـ لـلـأـلـبـانـيـ نـاسـيـاـ أـوـ مـتـنـاسـيـاـ أـنـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ قـرـرـهـاـ جـمـعـ كـبـيرـ مـنـ أـئـمـةـ أـهـلـ السـنـةـ قـدـيـمـاـ وـحـدـيـثـاـ فـهـلـ هـؤـلـاءـ هـمـ عـلـىـ قـوـلـ الـجـهمـيـةـ،ـ وـفـتـحـواـ بـاـبـ الرـدـةـ وـنـقـضـ الـدـيـنـ مـنـ أـصـلـهـ .ـ

قال باشميـلـ :ـ قـلـتـ وـمـاـ كـانـ يـقـرـرـهـ الـأـلـبـانـيـ فـيـ مـسـائـلـ إـيمـانـ وـيـخـاصـمـ فـيـهـ وـيـنـاظـرـ أـنـ الـعـبـدـ لـاـ يـحـكـمـ عـلـىـ بـالـكـفـرـ مـهـمـاـ اـرـتـكـبـ مـنـ الـمـكـفـرـاتـ قـوـلـاـ أـوـ عـمـلـاـ حـتـىـ يـصـرـحـ بـاعـتـقـادـهـ فـيـ ذـلـكـ الـكـفـرـ أـوـ كـمـاـ كـانـ يـقـرـرـ الـأـلـبـانـيـ عـلـىـ طـرـيـقـةـ الـجـهمـيـةـ نـفـيـ وـجـودـ كـفـرـ قـوـلـيـ أـوـ عـمـلـيـ مـخـرـجـ مـنـ الـمـلـةـ)

قلـتـ :ـ قـدـ وـرـدـ فـيـ كـلـامـ الـإـمـامـ الـأـلـبـانـيـ مـنـ حـوارـهـ مـعـ الطـالـبـ الـذـيـ ذـكـرـهـ فـيـ الشـرـيـطـ ماـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـ الشـيـخـ لـاـ يـطـلـقـ الـكـفـرـ عـلـىـ الـعـمـلـ،ـ وـلـكـنـهـ يـرـىـ أـنـ كـفـرـ لـأـنـهـ مـرـتـبـ بـكـفـرـ الـاعـتـقـادـ .ـ

وـفـيـ الـحـقـيقـةـ أـنـ الـمـقـرـرـ بـالـأـدـلـةـ وـالـذـيـ دـلـتـ عـلـىـ أـقـوـالـ أـهـلـ الـعـلـمـ أـنـ الـكـفـرـ)ـ يـكـوـنـ بـالـاعـتـقـادـ،ـ وـالـقـوـلـ وـالـعـمـلـ)ـ وـهـذـاـ حـقـ لـاشـكـ فـيـهـ،ـ وـهـنـاـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـحـرـرـ قـوـلـ الـإـمـامـ الـأـلـبـانـيـ بـإـنـصـافـ إـطـلاـقـهـ أـنـ كـفـرـ الـعـمـلـ يـرـجـعـ إـلـىـ كـفـرـ الـاعـتـقـادـ مـحـتمـلـ لـمـعـنـيـنـ :

الـمـعـنـيـ الـأـوـلـ:ـ أـنـ الـكـفـرـ لـاـ يـكـوـنـ بـالـعـمـلـ وـالـقـوـلـ وـإـنـماـ تـكـوـنـ الـأـقـوـالـ وـالـأـعـمـالـ دـالـةـ عـلـىـ الـكـفـرـ وـهـذـاـ القـوـلـ بـاطـلـ وـهـوـ قـوـلـ لـلـمـرـجـةـ .ـ

الـمـعـنـيـ الثـانـيـ :ـ أـنـ الـكـفـرـ يـكـوـنـ بـالـقـوـلـ وـالـعـمـلـ،ـ وـلـكـنـهـ مـعـ هـذـاـ يـتـضـمـنـ كـفـرـ الـاعـتـقـادـ،ـ وـهـذـاـ القـوـلـ صـحـيـحـ،ـ بـالـنـظـرـ إـلـىـ الـارـتـبـاطـ بـيـنـ الـظـاهـرـ وـالـبـاطـنـ وـأـنـ فـسـادـ الـظـاهـرـ يـتـضـمـنـ فـسـادـ الـبـاطـنـ وـالـذـيـ يـظـهـرـ وـالـلـهـ أـعـلـمـ أـنـ الـأـلـبـانـيـ لـمـ يـقـصـدـ الـمـعـنـيـ الـأـوـلـ وـإـنـماـ يـقـصـدـ الـمـعـنـيـ الثـانـيـ وـمـاـ يـدـلـ عـلـىـ هـذـاـ أـنـهـ جـاءـ فـيـ بـعـضـ كـتـبـهـ إـطـلاـقـ الـكـفـرـ عـلـىـ الـقـوـلـ وـالـعـمـلـ،ـ وـمـنـ هـذـاـ قـوـلـهـ فـيـ رـدـهـ عـلـىـ (ـحـسـانـ عـبـدـ الـمـنـانـ)ـ بـمـاـ نـصـهـ (ـإـنـ قـوـلـكـ هـذـاـ يـشـعـرـنـ بـصـفـةـ أـخـرـىـ فـيـكـ مـاـكـنـاـ

نعلمها وهي أنك لا تحكم على أحد بأنه من أهل الأهواء مهما كان اخراجه عن أهل السنة وعلمائها، بل ولا على أحد من الكفار بالكفر ولا .. ولا .. مهما قالوا وفعلوا لأنه لا يمكن الإطلاع على القلوب فإن كنت ترى هذا فهذه باقعة ومصيبة أخرى تخالف فيها الكتاب والسنة وإجماع الأمة مخالفة لا تحتاج إلى بحث ودليل^(١) فتأمل انتقاده للمخاطب في أن كلامه مشعر أن لا يكفر أحداً من الكفار بالكفر ثم قال (مهما قالوا وفعلوا) وهذا مما يدل على أنه يرى التكفير بالقول والفعل ولا يرى أنه لا كفر إلا بالاعتقاد، وما يدل على هذا قوله (أنه لا يمكن الإطلاع على القلوب) ثم ذكر أن المخالف في هذا مخالف للكتاب والسنة والإجماع.

وما يدل على أن الألباني -رحمه الله- يرى أن التكفير يقع بالعمل نقله لكلام الإمام ابن القيم والذي نصه "إن الكفر نوعان كفر عمل وكفر جحود واعتقاد وأن كفر العمل ينقسم إلى ما يضاد الإيمان وإلى ما لا يضاده فالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف وقتل النبي وسبه يضاد الإيمان" إلى آخر ما نقله عن الإمام ابن القيم. وهذا النقل يتضمن التصريح بـكفر العمل المضاد للاعتقاد وقد نقله الألباني مثنياً على الإمام ابن القيم به فمما قال في ذلك -رحمه الله- : (إنه مما يجب علي أن أنوه به أنه عقد فصلاً خاصاً في الحكم بين الفريقيين، وفصل الخطاب بين الطائفتين يساعد الباحث على تفهم نصوص الفريقيين فهماً صحيحاً فإنه حقق فيه تحقيقاً رائعاً ما هو مسلم به عند العلماء)^(٢)

وما يشهد لتقرير الشيخ الألباني أن الكفر يكون بالعمل تعليقه على قول سفر الحوالى "فالعجب من ينسب نفسه إلى السنة وال الحديث ثم يوافقهم {أي المرجنة} في هذا القول فمهما عمل أحد من المكفرات" قال الشيخ الألباني مبطلاً دعواه "هذا الإطلاق فيه نظر كالاستهزاء مثلاً فإنه عمل ونحوه كالإنكار"^(٣)

وهذا مما يدل على أن الإمام الألباني إنما يقصد المعنى الثاني من المعنين المختملة لقوله وما يؤكده هذا ما قرره تلميذه وأعرف الناس بكلام شيخه وإطلاقاته الشيخ علي بن حسن عبد الحميد الحلبي حيث قال: "ما قد يرد في كلام شيخنا رحمه الله من ربطه بعض الأعمال

(١)- سلسلة الأحاديث الصحيحة (٩٢٤/١)

(٢)- سلسلة الأحاديث الصحيحة (١٣٤/٧)

(٣)- درر المتألهة / اعداد علي حسن عبد الحميد

الكافرية الظاهرة باعتقاد صاحبها وباطنه ؛ وظن البعض أن ذلك مستلزم - منه - عدم وجود كفر عملي في الظاهر وهذا أيضاً باطل عاطل ؛ وإنما أتي هؤلاء من جهلهم وتسرعهم فهم - غفر الله لهم - لم يميزوا بين كون العمل الظاهر كفراً في ذاته وهو يدل في الوقت نفسه على كفر الباطن وهذا حق .

وبين كون أي عمل كفري لا يكون كفراً في الظاهر ولكنه عامة على كفر الباطن وهذا باطل^(١)

فتبيّن بهذا أن الإمام الألباني إنما يقصد أن كفر الظاهر له ارتباط بكفر الباطن، دون أن ينكر أن تكون المكريات القولية أو العملية كفراً، وهذا المعنى قد قرره العلماء الحقوقون قبله .

يقول **شيخ الإسلام ابن تيمية** "فالكلام والفعل المتضمن للاستخفاف والاستهانة مستلزم لعدم التصديق النافع، ولعدم الانقياد والاستسلام فلذلك كان كفراً"^(٢)

فهل لقاتل أن يفهم من كلام شيخ الإسلام هنا أن هذه الأعمال ليست من الكفر إلا لاستلزمها كفر الباطن محتاجاً بقوله (فلذلك كان كفراً) ؟

ويقول **إمام ابن القيم** "وأما كفر العمل فينقسم إلى ما يضاد الإيمان وإلى ما لا يضاده فالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف وقتل النبي وسبه يضاد الإيمان"^(٣)

ويقول **الشيخ السعدي** "والحاصل أن من كذب الله أو كذب رسوله في شيء مما أخبر به فهو كافر، أو لم يلتزم ما أمر الله به ورسوله لأن هذا كله مناقض للإيمان بالقرآن والسنة وكل ما ذكره الفقهاء من تفاصيل المكريات الصحيحة فإنه يعود إلى هذا السبب "^(٤)

ويقول **الشيخ حافظ حكمي** : (إذا قيل لنا هل السجود للصنم ، والاستهانة بالكتاب ، وسب الرسول ﷺ، والهزل بالدين ، ونحو ذلك وهذا كله من الكفر العملي فيما يظهر فلم كان مخرجاً من الدين وقد عرفتم الكفر الأصغر بالعمل ؟) ثم قال : (اعلم أن هذه الأربعـة وما شاكلـها ليسـ هي منـ الكـفرـ العـملـيـ إـلاـ مـنـ جـهـةـ كـوـنـهاـ وـاقـعـةـ بـعـدـ جـوـارـحـ فيما يـظـهـرـ لـلنـاسـ،ـ وـلـكـنـهاـ لـاـ تـقـعـ إـلاـ مـعـ ذـهـابـ عـلـمـ القـلـبـ مـنـ نـيـتـهـ وـإـخـلـاصـهـ وـمحـبـتـهـ

(١)-تعريف والتبيّن / علي عبد الحميد (ص ٨٠)

(٢)- الصارم المسلول (ص ٥٢)

(٣)- كتاب الصلاة (ص ٣٦)

(٤)- الإرشاد إلى معرفة الأحكام / ٢١٠

وانقياده لا يبقى معها شيء من ذلك، فهي وإن كانت عملية في الظاهر فإنها مستلزمة للกفر الاعتقادي ولم تكن هذه لتفع إلا من منافق مارق أو معاند مارد^(١) وبهذا يظهر أن مسلك الألباني في هذه المسألة موافق عند التأمل لما قرره هؤلاء الأئمة الححقين ولكن ليته صرخ في كلامه بما يزيل الشبهة ويعيّن عن التكليف في الرد على الطاعنين فرحمه الله رحمة واسعة.

قال باشميلاً : و العجيب أن كثيراً من المرجحة ومن دخلت عليهم شبه الجهمية في واقعهم أفضل حالاً من الألباني في عقيدته الشنيعة هذه، فعلى سبيل المثال: هذا ابن حزم الظاهري الأندلسبي في (كتابه المحلي ٤٠/١) في المسألة التاسعة والسبعين من مسائله يقول بقول المرجحة الضلال الذين يخرجون العمل عن مسمى الإيمان، حيث يقول في ذلك: (من ضيع الأعمال كلها فهو مؤمن عاص ناقص الإيمان لا يكفر) اهـ .

ثم ذكر أن وجه تفضيل ابن حزم على الألباني ؟ أن ابن حزم يصرح بكفر من سب النبي ﷺ وأن الألباني لا يكفر بالسب، مع أن ابن حزم جهمي على ما ذكر الإمام ابن عبد الهادي .

وحوابه : أن هذا التشنيع مرجعه إلى المسألة السابقة، ودعواه أن الألباني لا يكفر بالأقوال والأعمال الظاهرة، وقد تقدم الرد عليه في ذلك وتوجيهه كلام الألباني التوجيه الصحيح الذي يتفق مع أقوال الأئمة .

وأما تفضيله كثيراً من المرجحة ومن دخلت عليهم شبه الجهمية على الألباني فقد سلك فيه مسلكاً متتكلفاً مبناه على مقدمات مطولة حمله على ذلك فرط النقد للألباني مع ما وقع له من التباس وعدم فهم لبعض ما ذكره من مقدمات .

فما شتمل هذا المسلك على التكليف في الذم وسوء الفهم – عياذاً بالله من الخذلان-.
أما اشتتماله على التكليف في الذم والنقد فظاهر لا يحتاج إلى شرح وبيان وذلك؛ لطول المقدمات وتعقيدها بغية الوصول لتلك النتيجة الظالمة أن بعض الجهمية أحسن حالاً من الألباني .

(١)- كتاب ٢٠٠ سؤال وجواب في العقيدة / ص ٩٩

وأما بيان ما اشتمل عليه من سوء فهو ما خفي على الناقد من حال ابن حزم في باب الإيمان وأنه قد مدح بتقريراته لعقيدة السلف ورده على المرجئة في هذا الباب حتى قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية : " وكذلك أبو محمد بن حزم فيما صنفه من الملل والتحل إنما يستحمد بمودقة السنة والحديث مثل ما ذكره في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك بخلاف ما انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة^(١)

وأما قول ابن عبد الهادي، إنه جهمي جلد وإنما يقصد بيان حاله في باب الأسماء والصفات وأنه على عقيدة الجهمية .

وبهذا أهدم البناء المركب من تلك المقدمات وبطلت نتيجته وكفى الله الألباني شر التهمة، فالحمد لله على فضله .

يقول باشمئيل " وختاماً لهذه الكلمة أقول: إن انحراف الشيخ الألباني عن معتقد أهل السنة وتلوث معتقده بعقيدة الجهمية والمرجئة يفسر موقفه الذي كان يجاهر فيه بالبراءة من دعوة التجديد السلفية التي قام بها الإمام السلفي محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، ويفسر أيضاً لماذا اتهم الألباني الإمام محمد بن عبد الوهاب بأنه لم يكن سلفياً في منهج التفقه في الدين، ويفسر لماذا كان الألباني يتهم الإمام محمد بن عبد الوهاب بأنه -على حد زعم الألباني- كان عنده غلو وشدة في التكفير، ويفسر أيضاً لماذا كان الألباني ينص أيضاً على أنه "ماله ولذلك الدعوة؟" أي دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب، وأنه على -حد زعمه- ينقدها أكثر من غيره، أقول: الذي يفسر اتهامات الألباني تلك الخطيرة للإمام محمد بن عبد الوهاب ولعقيدته ولدعوته السلفية الأثرية: أن الألباني أصلاً لم يكن على العقيدة السلفية في أبواب الإيمان فهو أستاذ أتباعه المرجئة الذين قادهم بتجهمه وإرجائه حتى أصبحوا ملوثين بما هم فيه من بدع ومحدثات

وجوابه من عدة وجوه :

الأول: قوله إن تلوث الألباني بعقيدة الجهمية والمرجئة يفسر موقفه الذي كان يجاهر فيه بالبراءة من دعوة التوحيد .

(١) -مجموع الفتاوى (١٨، ١٩/٤)

أما دعوى تلوث الألباني بعقيدة الجهمية والمرجنة فقد تبين من خلال الرد الجمل والمفصل براءة الألباني من ذلك بما لا يحتاج إلى إعادة الكلام فيه هنا .

أما الدعوى الثانية وهي براءة الألباني من دعوة التوحيد السلفية فهي منتقضة بعدة أمور :
الأمر الأول : بطلان العلة التي عللها بها وهي انحراف الألباني إلى عقيدة المرجنة فهي مجرد دعوى لا أصل لها، فإذا بطلت العلة المذكورة هنا بطل معلوها، وهو براءة الألباني من دعوة التوحيد .

الأمر الثاني: جهود الألباني الكبيرة في تقرير التوحيد والدعوة إليه، والتحذير من الشرك والبدع، وإفراده الكتب المستقلة في ذلك مثل كتاب (تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد) و(التوسل أنواعه وأحكامه)، (وبدع الجنائز) ، و(كتاب التوحيد أولًا يادعاء الإسلام) ، وقيامه بخدمة كتب العقيدة على منهج السلف وتحقيقها ونشرها ككتاب (العقيدة الطحاوية) التي شرح وعلق على متنها، وحقق شرحها لابن أبي العز الحنفي ، وإخراجه لكتب الإيمان لأبي عبيد، ولابن أبي شيبة، ولشيخ الإسلام ابن تيمية .

وكذلك صدعة بعقيدة السلف وانتسابه إليها، حتى أوذى في ذلك أعظم أذية، وحرقت مكتبه، وأنحرج من بلده بسبب ذلك ، ورده على أهل البدع من الرافضة، والصوفية، والمرجنة، والمعصبة للمذاهب الفقهية ، خصوصاً الأحناف، واستفراغ وقته وجهده في ساعات الليل والنهار، مع الإنقطاع التام لخدمة السنة ونشرها، حتى امتلأت أرفف المكتبات بكتبه العظيمة النافعة – فلا يكاد مؤلف يؤلف كتاباً إلا ويرجع إلى كتبه وينتفع بها . فهل هذه الجهود هي في البراءة من دعوة التوحيد السلفية والصد عنها وانتقادها أم أنها مساندة مؤيدة لها .

فعلى الناقد أن يستعد للإجابة إذا ما سئل بين يدي الله عز وجل يوم القيمة عن شهادته هذه؛ لأنه ما من رجل يشهد بشهادة في الدنيا، إلا وستكتب عليه وسيسأل عنها يوم القيمة كما قال تعالى (ستكتب شهادتهم ويسألون).

الأمر الثالث: مما يدفع هذه الفريدة ثناء الشيخ الألباني – رحمه الله – على شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وعلى دعوته المباركة ووصف الشيخ محمد بشيخ الإسلام والإمام المحدد.

وها هي ذي أقواله في ذلك:

يقول —رحمه الله—“فلا بد أن نعلم أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب كان سلفياً في العقيدة ، وله الفضل الأول من بعد شيخ الإسلام ابن تيمية —رحمهم الله جميعاً— في نشر دعوة التوحيد في العالم الإسلامي بصورة خاصة ، يعود الفضل إليه بعد ابن تيمية^(١) .” ويقول —رحمه الله—“(هذا هي الناحية الأولى التي أردت التنبيه عليها ، وهذا —طبعاً— من باب إعطاء كل ذي حق حقه ، ونحن بلا شك لا يسرنا أبداً أن ينال أحد من الشيخ محمد بن عبد الوهاب —كما يفعل أعداء الدعوة وأعداء التوحيد— حيث يتهمونه بكل ما اتهم به السلفيون في كل بلاد الدنيا ، ولكن هذا لا يحملنا على الغلو في إعطاء كل شخص من حملة الدعوة السلفية ما ليس فيه ، فيجب أن نفرق بين ابن تيمية وبين محمد بن عبد الوهاب ، ونعطي كل ذي حق حقه ، ومن أجل هذا فقد قلت ما قلت ، وإلا فشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب له منزلة في الدعوة عندنا بعد شيخ الإسلام ابن تيمية —رحمه الله تعالى—)^(٢) .”

قوله في (سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥/٣٠٥) بعد تخریجه الحديث المشهور ”بحد قرن الشيطان“؛ حيث قال —رحمه الله—“ وإنما أفضت في تحریج هذا الحديث الصحيح وذكر طرقه وبعض ألفاظه ، لأن بعض المبدعة المحاربين للسنة والمنحرفين عن التوحيد يطعنون في الإمام محمد بن عبد الوهاب بمحدد دعوة التوحيد في الجزيرة العربية ، ويحملون الحديث عليه باعتباره من بلاد (بحد) المعروفةاليوم بهذا الاسم! وجهلوا —أو تجاهلوا— أنها ليست هي المقصودة بهذا الحديث ، وإنما هي (العراق)؛ كما دل عليه أكثر طرق الحديث ، وبذلك قال العلماء —قدماً— كإمام الخطابي ، وابن حجر العسقلاني ، وغيرهم . وجهلوا —أيضاً— أن كون الرجل من بعض البلاد المذمومة لا يستلزم أنه هو مذموم أيضاً إذا كان صالحاً في نفسه ، والعكس بالعكس ، فكم في المدينة وال伊拉克^(٣) من جاهل

(١)- مسائل علمية/ علي الحليبي ص ١١٢

(٢)- المصدر السابق / ص ١١٥

(٣)- الذي يظهر أن الصواب فكم في المدينة والشام من جاهل ومنحرف وفي المغرب وال伊拉克 من عالم وصالح . وهذا الذي يقتضيه المعنى والله أعلم .

ومنحرف ! وفي المغرب والشام من عالم صالح ! وما أحكم قول سلمان الفارسي لأبي الدرداء - حينما دعاه أن يهاجر من العراق إلى الشام:-

"أما بعد ؛ فإن الأرض المقدسة لا تقدس أحداً ، وإنما يقدس الإنسان عمله".^(١)

وقال — رحمه الله في تعليق له على كتابه (مختصر صحيح البخاري) (ص ٤٨٠) تعقيبا حول هذا الحديث — نفسه- بعد أن بين وجه الصواب في معناه:

"..... خلافا لما عليه كثير من الناس اليوم ، ويزعمون - لجهلهم- أن المقصود بـ(نجد) هو الإقليم المعروف — اليوم- بهذا الاسم وأن الحديث يشير إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه — حاشاهم -؛ فإنهم الذين رفعوا رأية التوحيد خفافة في بلاد نجد وغيرها حزاجهم الله عن الإسلام خيرا".

وبهذه النقول يتبين موقف الإمام الألباني — رحمه الله- من دعوةشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وأنه من الذاين عنها المؤيدین لها لا على ما اتهم به .

الأمر الرابع: قول الإمام الألباني : "الحقيقة محمد بن عبد الوهاب فضله كبير على الأمة الإسلامية لكن فيه شيء من الغلو والشدة، وظهرت هذه الشدة في (الإخوان).

يتضمن هذا الموطن من كلام الإمام الألباني — رحمه الله- شهادته بفضل محمد بن عبد الوهاب الكبير على الأمة الإسلامية وهذا مما يدل على منزلة الشيخ محمد بن عبد الوهاب عند الألباني — رحهما الله جميماً.

أما قوله عن الشيخ محمد(فيه شيء من الغلو والشدة) فهذا خطأ بل باطل يعرفه كل من عرف دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وما يدل على أن الإمام الألباني لم يحرر هذه المسألة أنه ما استدل لهذا بشيء من كلامشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، أو أفاله وإنما ذكر أن هذه الشدة ظهرت في (جماعة الإخوان) والشيخ محمد رحمه الله بريء من ذلك، وإنما يحاسب على فعله، ثم هذه الجماعة ما ظهرت إلا في وقت متأخر من الدعوة، ولا شك أن هذه الجماعة فيها شدة لكن الذي يحملهم على ذلك هو الجهل فغالبهم عوام حتى إن بعضهم بل الكثير منهم لا يحسن القراءة، وأمرهم معلوم في الجزيرة .

وقد تبرأ منهم الملك عبد العزيز—رحمه الله—وسائر علماء الدعوة وأخبروا أن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب تخالف ما هم عليه.

فرحم الله الإمام الألباني، وغفر له هذه الكلمة، وليتها لم تصدر منه، حتى لا يشنع عليه ولا على دعوة الشيخ بها ، ولكن من المعصوم بعد الرسل ؟ ومن الذي لم تعرف له زلة من العلماء !؟

ومع هذا كله فهذه الزلة مغمورة في حسنات وجهود الإمام الألباني المباركة في نشر الدين والدعوة إلى التوحيد .

وأما قول الشيخ الألباني —رحمه الله— (أما الوهابية فما لي ولها أنا أنقدها ربما أكثر من غيري)

فهذه المقالة لها وجه صحيح، وحسن الظن بالشيخ الألباني وواقع أمره يقتضي أن تحمل كلمته هذه على الوجه الحسن ، وهو أنه أراد بذلك أنه يتبرأ من (التلقيب بالوهابية) ولا شك أن كل أهل السنة الذي يوصفون بالوهابية لا يرضون أن ينسبوا إليها؛ لأن النسبة إلى الإسلام والسنة ، وأن خصوم الدعوة إنما أرادوا بإطلاق الوهابية التشنيع على الشيخ الألباني ، وأما قوله أنا أنقدها فهذا محمول على نقد الباطل الذي ينسب إلى الوهابية من أنهم يبغضون الصالحين ويكررون المسلمين إلى غير ذلك من الأباطيل التي تنسب للدعوة السلفية المباركة ظلماً وطغياناً.

وواقع حال الشيخ الألباني وأقواله في كتبه مفسرة لكل ذلك فهل الشيخ الألباني معروف بنقده وردوده على شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب ودعوته أم أنه ذاب عن الدعوة ومنافق عنها.

قال باشميلا : "عدم تلقى الألباني العقيدة السلفية، وعدم دراسته لها على أحد من أهل العلم المعتبرين الثقات؛ كان السبب الرئيسي لعدم فهمه لعقيدة السلف، هذا مع أن الألباني عفا الله عنه جاء إلى هذه البلاد وعاش فيها أكثر من عامين، وعاصر وقتها واحتلطاً بكبار مشايخ السنة في ذلك الوقت، كالشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ عبد الله بن حميد، رحمة الله، وكان حرياً به أن يأخذ عنهم علم التوحيد والمعتقد الصحيح، ولكن لم يعرف عنه شيء من ذلك، بل طالب الشيخ محمد بن إبراهيم إثناء

عقد الألباني من الجامعة الإسلامية، وكفَّ يده عن العمل في الجامعة، لما لمس منه المشايخ من انحراف " .

وجوابه فيما يأتي :

١- قوله لم يتلق العقيدة على أحد من أهل العلم المعتبرين فهذه دعوى فهل سير حال الألباني وعرف أنه لم يتلق العقيدة عن أحد من العلماء في حال الطلب، وإن ثبت ذلك فإن الشيخ الألباني كغيره من العلماء اطلعوا على كتب السلف والأئمة في باب الاعتقاد وغيره، وانتفعوا بذلك حتى فهموا وضبتوها، والكتب من فهمها اجتمع فيها من علم الأولين والآخرين ما لم يمكن أن يجتمع في عالم واحد ولا أكثر من العلماء المعاصرين .

ثم إن العبرة بالعاقبة فهل الألباني قد وافق السلف في عقيدتهم أم كان منحرفاً عنهم، مما لا شك فيه وما يقطع به من عرف الألباني وكتبه أن الألباني من العلماء الكبار الضابطين لعقيدة السلف، والحققين فيها والمحررين لألفاظها، حتى شهد له بالعلم ورسوخ القدم فيها العلماء الكبار الذين تقدم أقوالهم في بداية الحديث .

٢- قوله كان ذلك السبب الرئيس لعدم فهمه لعقيدة السلف.

وهذه دعوى واسعة وحاجتها الشبهة السابقة، ثم ما هي مخالفة الألباني لعقيدة السلف؟! فالناقد نفسه لم ينتقده إلا في باب الإيمان بعد أن اعترف أنه يقول بقول السلف في تعريف الإيمان ، والقول بزيادة الإيمان ونقصانه ، والاستثناء فيه ، وأنه يرى أن الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء خلاف حقيقي .

وما انتقاده فيه من مسائل فالحق فيها مع الألباني من حيث الجملة هذا مع تزكية العلماء له في عقيدته وتبرئتهم له من قول المرجئة .

٣- انتقاد الناقد للألباني لعدم أخذه علم التوحيد عن العلماء الذين ذكر .

وجوابه أن هذا القول شيء بأقوال العوام الذين لا يعرفون قدر العلماء، فهل الألباني مع مقامه في العلم والفضل -لو سُلِّمَ بخطئه في بعض المسائل -هو مما يقال له هذا وهل كلما أخطأ عالم يقال لم لا تدرس على العلماء .

وأيضاً فإن هؤلاء العلماء الذين ذكرهم من أقران الألباني في السن والعلم، وإن كانوا يتفاوتون في العلم، وهذا التفاوت يختلف بحسب أنواع العلوم كما يعلمه كل ناقد منصف، وعلى هذا قد يأتي من بعض المطاولين من يقول لم يدرس فلان على فلان في باب كذا، وفلان على فلان في باب كذا مما لا يليق بمقام العلماء وحسن الأدب معهم.

وحجة أخرى وهي هل الألباني أتي به من بلاده ليدرس الطلبة وينتفع من علمه أو ليدرس على المشايخ العقيدة .

ثم كيف العلماء الأجلاء المؤسسين للجامعة الإسلامية والقائمين على إدارتها في ذلك الوقت يستقدمون الألباني ويرشحونه للتدرис في الجامعة الإسلامية وهو إلى ذلك الوقت لم يضبط العقيدة .

وأخيراً فهل الناصح قد رجع للعلماء فيما يقرر والتزم طريقهم، ومن ذلك نقه لالألباني أم خالفهم، وخالف قول الله تعالى (أتأمرن الناس بالبر وتنسون أنفسكم)

٤ - قوله كف الشيخ محمد بن إبراهيم يده عن العمل في الجامعة لما لمس منه المشايخ من انحراف.

وجوابه : أن يحال على ما تقدم نقله عن هؤلاء المشايخ في الشيخ الألباني فهل وصفوه بالانحراف، أم أثروا عليه وعلى علمه . والنصيحة للناقد إن تطاول على الألباني في كثير من الأمور ورماه بالعظائم في عقيدته واتهمه في ولائه للسنة فعليه أن يتقي الله في التقول على العلماء .

وأما إهانة عقد الألباني من التدرис في الجامعة فهذه أمور إدارية فهل كل من اهنى عقده من الجامعة يطعن في عقيدته وهل كل من درس في جامعات المملكة يعد ذلك تزكية لعقيدته فتأمل ...

قال الشيخ عبد المحسن العباد في ردہ على الرفاعي فيما زعمه أن الملك فيصل - رحمه الله - طرد الألباني من الجامعة " وقد عين [أي الشيخ الألباني] مدرساً في الجامعة الإسلامية بالمدينة في السنوات الأولى من إنشائها وعين عضواً في مجلسها الأعلى ، ثم انتهى التعاقد معه كما ينتهي التعاقد مع المدرسين غير السعوديين و كنت مدرساً في

الجامعة الإسلامية منذ تأسيسها ، وما سمعت أن الملك فيصلأً – رحمه الله – طرد الشيخ الألباني كما زعم الكاذب !^(١)

وهذه شهادة من الشيخ عبد الحسن – وفقه الله – بأن الشيخ الألباني خرج من الجامعة بعد انتهاء عقده ولم تكف يده عن التدريس في الجامعة لما لمس منه من اخراج كما زعم باشميلاً !.

هذا آخر ما تم التنبيه عليه من الملاحظات التفصيلية على الشريط المذكور
نسأل الله عز وجل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه وأن ينفع به صاحب الشريط
ومن يطلع عليه من اشتبهت عليه هذه المسألة وهي نسبة الإمام الألباني للإرجاء
والله الهادي إلى سواء السبيل .

وكان الفراغ من كتابته ومراجعته
في يوم السبت الموافق ٢٨/٨/١٤٢٩ هـ

(١) – الرد على الرفاعي والبوطي ص(٨١)